الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية، والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

الأزمات السياسية و العسكرية في الجزائر

1962 - 1965

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص تاريخ حديث، و معاصر

إعداد الطلبة:

- سلمى بن أوذينة
- زينب خن

تحت إشراف

د. جلول بن قومار

الموسم الجامعي

1438/1439هـ – 2018/2017م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية، والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

الأزمات السياسية و العسكرية في الجزائر

1965 - 1962

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص تاريخ حديث، و معاصر

إعداد الطلبة:

- سلمى بن أوذينة
- زينب خن

تحت إشراف

د. جلول بن قومار

الموسم الجامعي

1438/1439هـ – 2018/2017م

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و بمشيئته تنجز الأعمال

أهدي ثمرة جهدي و فرحة تخرجي إلى أحق الناس بصحبتي إلى سندي ظهري و عزوتي الذي منحني إسمه

لأرسم به طريق النجاح

إلى من وجهه غالي و شأنه علي أبي العزيز

إلى من حملتني وهن على وهن إلى من صبرت على أخطائي حتى تحملت هفواتي حتى رشدت إلى من وضعن الجنة تحت أقدامها أمي الغالية

إلى ذخر في المستقبل إخوتي إبراهيم و نور الدين محمد عبد الجليل و أخواتي نعيمة وهيبة مريم و خالتي كلثوم ، شيماء

إلى صديقاتي

إلى كل هاؤلاء جميعا

أهدي هذا العمل المتواضع

سلمى

إهداء

إلى الوالدين العزيزين

اللذان سعيا في تربيتي و كانا سندا لي في الوصول إلى تحقيق أهدافي

إلى زوجي الكريم

إلى إخوتي و أخواتي

و إلى كل العائلة الكريمة

زينب

شكر و عرفان

الحمد لله و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد
و على آله و صحبه أجمعين، وبعد:

فإن الحمد لله تعالى أولا الذي من علينا بإتمام هذا البحث هذا البحث فله الحمد من قبل و من بعد ثم إننا نتقدم بجزيل الشكر و خالص التقدير لأستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور بن قومار جلول على ما قدمه من توجيه و إرشاد و متابعة طول مدة إعدادنا للبحث لقد كان مثال الشرف و الموجه و لم يسأم من توجيهنا و إرشادنا و لم يتوان عن متابعتنا في كتابة هذا البحث أشكره على سعة صبره و تحمل المشاق جعل الله ذلك في ميزان حسناته و جازاه عنا خير الجزاء كما أشكر اللجنة المناقشة كما نتقدم بالشكر الخالص إلى كل أساتذتنا بكلية العلوم الإنسانية خاصة قسم التاريخ

و الشكر موصول إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد.

ملخص البحث

الأزمات السياسية و العسكرية في الجزائر: 1962-1965

تندرج هذه الدراسة في سياق محاولة البحث عن الأزمات السياسية و العسكرية التي واجهت الجزائر بعد الحصول على الاستقلال و استرجاع السيادة الوطنية في الفترة الممتدة ما بين 1962 إلى غاية 1965. وترتكز على أسباب و جذور الصراعات التي أدت إلى ظهور أزمات سياسية و عسكرية في الجزائر و أدت إلى نشوب نزاعات مع المغرب الأقصى مما أدَّى تدهور العلاقات بين الدولتين.

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
ص	صفحة
ص ص	عدة صفحات
ط	طبعة
ج	جزء
تر	ترجمة

المختصرات باللغة الأجنبية

الرمز	المعنى
p	Page

مقدمة

1) تعريف بالموضوع:

تعتبر مرحلة 1962 في الجزائر من أهم و أخطر المراحل التي مرت بها الجزائر في تاريخها السياسي و العسكري إذ خرجت الجزائر من الثورة التحريرية لتبني الجزائر المستقلة و تميزت هذه المرحلة الحساسة من تاريخ الجزائر بظهور صراعات و أزمات سياسية و عسكرية طبعت المرحلة المستقلة و نظرا لأهمية المرحلة ارتأينا أن ندرس هذه الأزمات و الصراعات التي ظهرت بعيد الاستقلال و التي يرجع أغلب أسبابها و جذورها إلى مرحلة الثورة الجزائرية و المؤتمرات التي عقدت و مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 و مؤتمر طرابلس و الأزمة التي تفجرت بين الجزائر و المغرب الأقصى.

2) الاطار الزماني و المكاني للدراسة:

يرجع الاطار الزماني و المكاني لهذه الدراسة إلى الفترة التي تضمنت هذه الأحداث و الوقائع التي فرضت نفسها بقوة لبناء الدولة الجزائرية الحديثة و استرجاع مكانتها على الصعيد المغربي و العالم قد بدأت مباشرة بعد تنفيذ إتفاقيات إيفيان في 19 مارس 1962 إلى غاية الانقلاب أو التصحيح الثوري كما سمي سنة 1965 في الجزائر.

3) دوافع إختيار الموضوع:

– الأسباب الذاتية: كان اهتمامنا بدراسة موضوع الأزمات السياسية و العسكرية في الجزائر من 1962 إلى 1965 يعود إلى دوافع ذاتية منها:

– الرغبة في البحث في الجانبين السياسي و العسكري للجزائر أثناء الاستقلال و بعده.

– و كذا التعرف على الشخصيات التي ساهمت في هذه الأزمات السياسية و العسكرية .

– إبراز التأثيرات التي طبعتها هذه الصراعات على الحياة السياسية و العسكرية في الجزائر المستقلة.

– تناولت معظم الدراسات تاريخ الجزائر المعاصر في قسم التاريخ بجامعة غارداية لفترة الاستعمار الفرنسي دون التطرق إلى الأزمات التي واجهتها أثناء و بعد الاستقلال .

4) **الأسباب الموضوعية:** وهي:

- تقديم عمل أكاديمي يبرز الأزمات التي واجهتها الجزائر .
- إبراز الأخطار التي واجهتها الجزائر بعد بعد ثلاثة سنوات من استقلالها.
- قلة الأبحاث و الدراسات التي تعالج الجانبين بصفة عامة، خاصة بعد الاستقلال.

5) **أهداف الدراسة :**

تكمن أهداف دراستنا لهذا الموضوع فيما يلي:

- إبراز العوامل الفاعلة في تشكيل النزاع بين القادة السياسيين و العسكريين.
- تسليط الضوء على المشاكل التي واجهت الجزائر .
- التعرف على جذور الأزمات السياسية و العسكرية .

6) **الإشكالية:**

كانت إشكالية هذه الدراسة تتمثل في التساؤلات الآتية :

- ماهي الأزمات السياسية و العسكرية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة 1962-1965؟

و لتبسيط و تسهيل مسار الدراسة قسمنا هذه الدراسة إلى أسئلة فرعية و هي :

- ماهي جذور الأزمات السياسية و العسكرية في الجزائر؟
- كيف أثرت هذه الأزمات على بناء الجزائر المستقلة؟
- كيف واجهت الجزائر الأزمات الخارجية؟

7) **المصادر و المراجع المعتمدة**

أمام العدد الكبير الذي يتناول الأزمات التي واجهت الجزائر قبيل الاستقلال و بعده في المصادر و المراجع، إلا أن ما يهمنا في دراستنا كان متناثرا في الكتابات، فعملنا جاهدين إلى جمع المعلومات و الحقائق التاريخية فاعتمدنا على مجموعة من المصادر و المراجع ملتزمين بالحياد المطلوب .

و من المصادر أهمها : "مذكرات القادة العسكريين و السياسيين الذين وصنعوا الأحداث" وهي:

- مذكرات الرئيس على كافي.

- مذكرات سي لخضر بورقعة.

- مذكرة الطاهر الزبيري.

أما المراجع فكانت كثيرة أهمها:

- الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد أحمد بن بلة لـ: إبراهيم لونيسي .

- الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين لـ : رابح لونيسي.

- حرب الرمال 1963 بين الجزائر و المغرب الأقصى "أسباب و انعكاسات" لـ : شريف راضية جهينة مذكرة شهادة الماستر بجامعة بسكرة.

8) المنهج المعتمد:

إعتمدنا من خلال دراستنا للموضوع على ثلاثة مناهج هي :

- المنهج التاريخي الوصفي : و هذا من أجل البحث على العوامل المسؤولة عن الصراع بين العسكريين و السياسيين ، و المشاكل التي واجهت الجزائر بعد إسترجاع السيادة الوطنية و تتمثل أهمية هذا المنهج في كونه الأنسب في الدراسة من خلال سرد الوقائع التاريخية و تقرير الوقائع التي ميزت الفترة المدروسة .

- المنهج التحليلي: الذي يعتمد على رصد أو تتبع الأحداث ثم تحليلها تحليلا موضوعيا قصد الوصول إلى معرفة أسبابها و فهم التيارات التي أثرت فيها .

الدراسات السابقة:

- الصراعات السياسية في الجزائر 1962-1965 لـ : زربيبي نسرين، مذكرة لنيل شهادة الماستر في جامعة بسكرة .

- صراع الحكومة المؤقتة الجزائرية و قيادة الأركان العامة للجيش و آثاره على الثورة 1958-1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر في جامعة بسكرة .

- أزمة الصائفة 1962 بالجزائر لـ : نوال بن عيسى ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في جامعة بسكرة.

– العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962 لـ : بوعزيز عبد المالك مذكرة لنيل شهادة الماجستير .

9) الصعوبات:

أكبر صعوبة واجهتنا هي تمحيص المادة ، خاصة فيما يتعلق بالمذكرات و مقارنتها ببقية المصادر حيث تطلب منا ذلك الكثير من التريث و الحذر للاهتداء إلى المادة التاريخية الصحيحة .

– صعوبة تناول هذا الموضوع بحياد و التجرد من الذاتية .

– إنعدام المصادر و المراجع التي تناولت الموضوع بشكل مباشر، و هذا ما جعلنا نجمع شتاته من مختلف الشهادات التي وردت في المذكرات الشخصية و في بعض المراجع.

10) الخطة المعتمدة :

لقد قسمنا دراستنا إلى مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة.

– مقدمة وفيها عرض للموضوع من جوانبه المختلقة .

– حيث تناولنا في الفصل الأول جذور الصراع بين السياسيين و العسكريين أثناء الثورة التحريرية 1956-1962 مقسم إلى عنصرين تم التطرق فيه إلى مؤتمر الصومام و الصراع بين السياسيين و العسكريين، و كذلك صراع الحكومة المؤقتة الجزائرية و هيئة الأركان العامة .

– أما الفصل الثاني فركزنا فيه على الأزمات السياسية في الجزائر من 1962-1965 تم التطرق فيه إلى عنصرين أولا/ إنعقاد مؤتمر طرابلس و أزمة صائفة 1962، ثانيا/ إنقلاب 19 جوان 1965(تصحيح ثوري).

– أما الفصل الثالث فقد سلطنا الضوء على الأزمات العسكرية في الجزائر من 1962-1965 و تم التطرق فيه إلى عنصرين : أولا/ المواجهة العسكرية بين ولايات الداخل، ثانيا/ صراع الحدود بين الجزائر و المغرب (حرب الرمال).

– و أنهينا دراستنا بخاتمة تتضمن جملة نتائج التي توصلنا إليها من خلال معالجتنا للموضوع.

الفصل الأول

جذور الصراع بين السياسيين و العسكريين أثناء الثورة التحريرية 1956–1962

أولا: مؤتمر الصومام و الصراع بين السياسيين و العسكريين

ثانيا: صراع الحكومة المؤقتة الجزائرية و هيئة الأركان العامة

عرفت الثورة الجزائرية كباقي الثورات التي قامت في العالم أزمات على جميع الأصعدة، ولا يمكن تصور حرب التحرير جرت ب بدون أن تعترضها أزمات لذلك سعى بعض القادة لتنظيم عقد مؤتمر يجمع مسؤولي الثورة لدراسة المرحلة التي قطعتها الثورة من الكفاح، وحل المشاكل العالقة بوضع استراتيجية أكثر تنظيم وشمولية للثورة.

إن الثورة التحريرية حافلة بالأحداث و إذا كان يوجد حدث محل خلاف إلى اليوم فهو مؤتمر الصومام فبالرغم من أنه نظم الثورة و أوجد هياكل جديدة و أعطى نفس جديدة لانطلاقتها ، إلا أنه تعض قراراته في المقابل كانت محل خلاف و صراع بين القادة ليتطور هذا الصراع و يأخذ شكلا مغايرا و هو صراع بين مؤسسات الثورة و هذا ما نشب بين الحكومة الجزائرية المؤقتة و هيئة الأركان العامة ، بل حتى أن هذا الصراع استمر و زاد حدتة بعد استرجاع الاستقلال الوطني و سوف نتطرق لهذا الخلاف و الصراع الذي عرفته الثورة ضمن هذا الفصل، فكيف ساهمت بعض قرارات مؤتمر الصومام في زرع الصراع بين القادة العسكريين و السياسيين؟ و كيف تطور الصراع بين مؤسسات الثورة؟

أولا: مؤتمر الصومام و الصراع بين السياسيين و العسكريين

- التحضير لعقد مؤتمر الصومام:

كان من المقرر أن يعقد إجتماع يضم مفجري الثورة من جديد في شهر جانفي 1955م لدراسة الوضع و رسم خطط جديدة لمواصلة سير الكفاح[1]، إلا أن الثورة شهدت منذ بدايتها عراقيل وقفت حاجزا أمام مسيرتها، تمثلت في ضعف التنسيق و الإتصال بالإضافة أنه منذ الأشهر الأولى للثورة تعرض بعض قادتها للاعتقال أو الإستشهاد لذلك فإن فكرة الإجتماع بقيت مؤجلة[2].

و في هذه الفترة و رغم الصعوبات و التحديات التي واجهت الثورة، إلا أنها استطاعت قطع أشواط كبيرة و حققت إنتصارات، و توسعت على المستوى السياسي و العسكري خاصة بعد هجومات الشمال القسنطيني 20أوت 1955م التي تعتبر تحدي للمستعمر من جهة و تأكيد للشعب الجزائري بأن الثورة متواصلة و لم تتوقف و لم تخنق من جهة أخرى[3].

إن فكرة الإجتماع كانت مطروحة منذ التحضيرات النهائية للثورة في الإجتماع الأخير بتاريخ 23 أكتوبر 1954م، و أعاد زيغود يوسف* بعث هذه الفكرة في ديسمبر 1955م و سعى في للتنسيق بين القادة لعقد إجتماع وطني[4]، و تم إرسال رسالة من طرف عيان للوفد الخارجي بتاريخ 1 ديسمبر

---

[1] مبروك بلحسن: **مراسلات الثورة الجزائرية بين الجزائر و القاهرة 1954-1956م**، تر: الصادق عماري، دار القصبة ، الجزائر 2004، ص 51.

[2] عبد الله مقلاني: **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الأساسية 1954-1962م**، ديوان المطبوعات الجامعية 2012، ص 61.

[3] مبروك بلحسين: المصدر السابق، ص 51.

* ولد يوسف زيغود المدعو أحمد يوم 18 فيفري عام 1921 في دوار الصوادق بالسمندو (يوسف زيغود حاليا) قرب مدينة سكيكدة، في سنة 1937م، منخرط في حزب الشعب الجزائري الذي ظهر كخلف لحزب نجم شمال إفريقيا الاستقلالي ، وتدرج فيه حتى عين مسؤولا على مستوى بلدية السمندو. ينظر: يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين من شهداء ثورة أول نوفمبر، دار الهدى، الجزائر، ص ص 274-275.

[4] إبراهيم الونيسي: **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962م**، دار هومة ، الجزائر، 2007، ص 33.

1955م يعلمهم بأن إجتماع هام سيعقد في مكان ما بالجزائر و سوف يستدعي ممثل أو إثنين للمشاركة [1].

تم تحديد مكان الإجتماع ليعقد في وادي الصومام بالمنطقة الثالثة في قرية إفري أوزلاقن قرب مدينة أقبو غرب بجاية[2].

- مجريات عقد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م و أهم قراراته:

افتتح الإجتماع أشغاله يوم الثلاثاء 14 أوت 1956م[3]، و حضر مناقشاته كل من زيغود يوسف و نائبه لخضر بن طوبال ممثلين للمنطقة الثانية الشمال القسنطيني، و كريم بلقاسم عن المنطقة الثالثة القبائل، و أوعمران عمار عن المنطقة الرابعة الجزائر، و العربي بن مهيدي عن المنطقة الخامسة و هران بالإضافة إلى أنه ترأس الإجتماع ، أما عبان رمضان فقد كان ممثلا لجبهة التحرير الوطني لمدينة الجزائر بالإضافة إلى أنه كان مقررا و محررا للوائح. لم يحضر الإجتماع ممثلي وهران و الأوراس و منطقة سوق أهراس و كذا الوفد الخارجي و هذه من بين الإنتقادات التي وجهت للمؤتمر[4].

قام المجتمعون بتقييم مسيرة الكفاح الثوري و الخوض في دراسة كل ما يتعلق بالثورة لرسم خطة مستقبلية ها تكون أكثر تنظيم. و بعد عدة إجتماعات استمرت إلى يوم 23 أوت و بعد القيام بتحليل للوضعية على المستويات السياسية و العسكرية و الدبلوماسية[5] صادف المؤتمرون على عدة قرارات هامة و هي:

1- أقر المؤتمر رسم حدود كل ولاية و تقسيم هذه الأخيرة على النحو التالي: الولاية ثم المنطقة، ثم الناحية، ثم القسمة، و مراكز القيادة تخضع للإدارة الجماعية و للقائد صفتان عسكرية و سياسية ويمثل السلطة المركزية للجبهة و يساعدونه ثلاث نواب في الفروع التالية: الفرع العسكري و الفرع

[1] مبورك بلحسين: المصدر السابق، ص 52.

[2] عبد الله مقلاني: المصدر السابق، ص 63.

[3] نفسه ، ص 63

[4] مبروك بلحسين: المصدر السابق، ص ص 54-57.

[5] مبروك بلحسين: المصدر السابق، ص ص 54.

السياسي و فرع الاستعلامات و الإتصالات و مراكز قيادة لكل من الولاية و المنطقة و الناحية والقسم.[1]

2- فيما يخص القرارات العسكرية أقر المؤتمر التوحيد العسكري و الرتب و اللباس و المصالح والمخصصات، و تقرر التوسع في الهجومات.

3- في الجانب السياسي أقر المؤتمر تنظيم النشاط السياسي على الشكل التالي:

أ. المؤسسات القيادية و تشمل:

- المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA: و يتكون من 34 عضو منهم 17 دائمون و 17 مساعدون[2]، و يعتبر أعلى جهاز تشريعي للثورة يوجه سياسة جبهة التحرير الوطني الداخلية والخارجية، و يجتمع المجلس مرة في السنة و هو الوحيد المخول بالبث في القرارات المصيرية[3].
- لجنة التنسيق و التنفيذ CCE: "و تتكون من خمسة أعضاء* و لهم السلطة لمراقبة المنظمات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و العسكرية و اللجنة المكلفة بإنشاء و مراقبة اللجان المختلفة ، كما لها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج"[4].
- المحافظون السياسيون: تتمثل مهامهم السياسية في تنظيم و تثقيف الشعب، و ما يتصل الدعاية و نقل الأخبار، و يقدمون المشورة، و يواجهون الحرب النفسية.
- المجالس الشعبية: تتشكل عن طريق الانتخابات في جميع ا لقرى و المدن الوطن، للنظر في القضايا القضائية و المالية و الإقتصادية.

ب. العلاقة بين الجبهة و الجيش: أقر المؤتمر بأن تعطى الأولوية للسياسي على العسكري.

ج. العلاقة بين الداخل و الخارج: أقر المؤتمر بأن تعطى الأولوية للداخل على الخارج.

---

[1] محمد لحسن زغيدي: **مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962م**، دار هومة ، الجزائر، 2009، ص 138.

[2] نفسه، ص 139.

[3] عبد الله مقلاني: المرجع السابق، ص 65.

* ينظر: ملحق رقم (01).

[4] محمد لحسن زغيدي: المرجع السابق، ص 65.

د. كما أهر المؤتمر تشكيل محاكم لمحاكمة المدينيين و العسكريين وفقا لقوانين المسنة[1].

– الانتقادات التي أثارتها قرارات المؤتمر:

- **من ناحية التمثيل و المشاركة في المؤتمر:** حيث وجهت إنتقادات للمؤتمر من ناحية التمثيل الجغرافي ، إذ شهد المؤتمر غياب بعض الممثلين فبالنسبة للمنطقة الأولى الأوراس فقد إنقطعت أخبارها تلك الفترة عن باقي المتاطق، و رغم محاولة عبان الإتصال بالمسؤولين، إلا أن محاولته باءت بالفشل بسبب إعتقال مصطفى بن لولعيد في فيفري 1955 و موت نائبه شحاني بشير و حتى بعد موت مصطفى بن بولعيد في مارس 1956 تم إخفاء هذا الأمر مدة طويلة، و لهذا فإن المنطقة بقيت معزولة عن التطورات التي حدثت.

أما بالنسبة لوهران كما أشرنا مسبقا فإن بن مهيدي ترأس المؤتمر، أما بوصوف فبقي نائب عنه بالولاية.

و فيما يخص منطقة سوق أهراس فهي كانت تابعة للشمال القسنطيني، ولم تتأسس رسميا كقاعدة شرقية إلا فيما بعد ذلك لم يكن لها حق المشاركة في المؤتمر.

أما بخصوص عدم حضور الوفد الخارجي فإن هذا الأخير تلقى رسالة بخط عبان رمضان جاء في مضمونها أن هناك تحضير لإعداد أرضية سياسية و سوف تنشر ، و لكن قبل نشرها سوف ترسل إلى الوفد الخارجي لإبداء رأيه، و بقي تداول هذا الأمر في الرسائل فقط لأن الظروف لم تسمح لحضور الوفد للمؤتمر[2].

- **من ناحية المصادقة على بعض القرارات:** لقد أثارت بعض قرارات مؤتمر الصومام إنتقادات بعض المسؤولين منهم أحمد بن بلة أحد أعضاء الوفد الخارجي، حيث طلب بن بلة من القيادة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني تأجيل نشر هذه القرارات إلى غاية إعادة دراستها بحضور جميع القيادات إلا أن السلطات الفرنسية أنقذت الموقف دون أن تدري باختطافها للطائرة التي كانت تقل

[1] عبد الله مقلاني: المرجع السابق، ص 65.

[2] مبروك بلحسين: المصدر السابق، ص ص 57-58.

الوفد الخارجي في 2 أكتوبر 1956.[1] و بذلك أنقذت وحدة الثورة الجزائرية من الخلافات و الصراعات لو حدثت لكانت غيرت مسار الثورة و خطفت بها .

- مؤتمر الصومام و فتح أبواب الصراع داخل الجبهة:

يرى أحمد بن بلة أن مرتمر الصومام كان بداية لإنحراف الثورة، و كان من المعارضين بشدة للمؤتمر و قراراته، و عارض فكرة أن يعطى القرار المصيري للثورة في يد أعضاء الأحزاب القديمة، و إنما يبقى القرار في يد مفجرها، لكن الذي حدث هو أن أعضاء الأحزاب القديمة بدأت تشغل مناصب مهمة في مؤسسات الثورة و تتخذ القرارات المصيرية و كان قد صرح قائلا:"أنا أعتقد بأن مؤتمر الصومام كان هدفه سحب البساط من تحت أقدامنا". و يضيف أن مؤتمر الصومام كان خيانة للثورة و للإنتماء العروبي الإسلامي و المشكلة بدأت من 1956 و لا زالت باقية، فهو يرى أن الثورة كانت منذ إنطلاقتها و أهدافها و روابطها مع المشرق كانت جذورها عربية إلا أن المؤتمر ضرب ذلك التوجه و دفع بالثورة في مسار الديمقراطية .لقد كان بن بلة و أحمد محساس و بوضياف من الرافضين لمقررات المؤتمر[2].

-أما مبروك بلحسين في كتابه، المراسلات بين الداخل و الخارج ، (الجزائر - القاهرة) فيرى أن الفهم الخاطئ للقرار بين أولوية السياسي على العسكري و أولوية الداخل على الخارج هو الذي كرس الصراع بين السياسيين و العسكريين، حيث تم ترجمة كلمة الأولوية بالتفوق أي تفوق الرجال السياسيين على العسكريين، بينما قصد بها المؤتمر في الصومام أن هدفهم من الكفاح التحرري التوصل إلى حل مشكل سياسي، و إن إقامة السيادة الجزائرية تستوجب تظافر الجهود العسكرية و السياسية و ليس فقط العسكرية، و لم يكن قصد المؤتمرون إنتقاص رجال جيش التحرير الوطني و كيف يكون ذلك؟ أليس العربي بن مهيدي و أوعمران و كريم بلقاسم و بقية الأعضاء المؤتمرون هم الرجال السياسيون و العسكريون في نفس الوقت.

[1] أحمد منصور: الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، دار ابن حزم ، ص 134.

[2] نفسه، ص ص 127-129-130-132.

أما بالنسبة لقرار أولوية الداخل على الخارج فالمؤتمر أنشأ جهازين قياديين و هما المجلس الوطنيي للثورة و لجنة التنسيق و التنفيذ، و ضمن هذين الجهازين ذات السيادة عوامل أعضاء الداخل و أعضاء الخارج على أساس المساواة بالإضافة إلى ضم كافة الحساسيات. وربما تشكيلة الأولى للجنة التنسيق و التنفيذ هي التي أثارت إنتقاد بعض أعضاء الخارج لأنها ضمت خمسة أعضاء من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الموجودين في الجزائر، و هذا هو الصواب لأنها هيئة مخولة لإتخاذ القرارات كل أسبوع و التشكيلة المختلطة لا تناسب هذه الهيئة، على عكس المجلس الوطني للثورة الذي يجتمع مرة في السنة و تركيبة المختلطة تناسبه[1].

في حين يرى صالح بلحاج في كتابه ، جذور السلطة في الجزائر، أن مؤتمر الصومام ينتدرج في سياق الصراع على القيادة أو سلطة داخل الجبهة و أن عبان كان يسعى لذلك بالرغم من العوائق التي كانت تعترض طريقه و في مقدمتها أنه ليس من القادة التارخيين الذين فجرو الثورة، لذلك لم تكن المهمة سهلة، لكن ظروف الحرب ساعدته في مرير مشروعه الذي يخلو من المصلحة الشخصية و تعلقه بالسلطة السياسية، خصوصا بعدما استفاد من دعم القائدين العربي بن مهيدي و كريم بلقاسم و بقي زيغود يوسف الذي كان متحفظ من بعض القرارات.

و كمحاولة من عبان رمضان للتفوق و ضع أولوية السياسي على العسكري و أولوية الداخل عل الخارج و كلا مبدأين يندرجان في سيا الصراع على السلطة و عبان كان يسعى للإنفراد بالسلطة العليا في الجبهة، ولتعزيز نفوذه داخل الجبهة طرح قضية ضم القيادات الحزبية التي كانت تابعو للتشكيلات السياسية السابقة إلى الجبهة و كانت حجته في ذلك الوحدة الوطنية، و هذا الأمر كان قد عارضه أحمد بن بلة خصوصا عندما بدأت تلط القيادات تشغل مناصب هامة داخل الجبهة و تتخذ القرارات المصيرية أما عبان فقد عزز موقعه من خلال إنضمام السياسيين[2] للجنة لأنه لا يجد فيهم منافسا له و من جهة أخرى لأنه ينتهي مثلهم أحمد بن بلة قائلا: "و جاء زحف خارجي كبير

[1] مبروك بلحسن: المصدر السابق، ص ص 59 60 61.

[2] صالح بلحاج : المرجع السابق، ص ص 17 18.

من الأحزاب الأخرى فأصبحنا نحن الذين فجرنا الثورة قلة وسط للآخرين". لقد تكتلت جهود عبان بالنجاح في مؤتمر الصومام و بلغ ما كان يصبو إليه خصوصا أن الظروف تهيأت له بغياب القادة التاريخيين عن العاصمة و انقطاع الإتصال بين الاولويات و هذا ما سمح له بتنصيب نفسه قائد على أرس القيادة لثورة التحرير، لكن مدة إنتصاره كانت قصيرة ففي سنة 1957 عقدت الدورة الثانية للمجلس الوطين في أوت 1957و أسفر عن قرارات قلبت الموازين و أعادت القيادة بيد العسكريين حيث تم إلغاء أولويتي المؤتمر. و إنه ليس هناك أولوية للسياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل و الخارج و كان هذا تبريرا لاستقرار القيادة في الخارج (مغادرة لجنة التنسيق و التنفيذ الجزائرية 1957) وتم توسيع تشكيلة المجلس الوطني من 34 عضوا إلى 54 عضوا. و تم تعديل لجنة التنسيق و أصبحت تتشكل من 14 عضوا خمسة شرقيون و هم السجناء الخمس، وأربعة سياسيون عسكريون وبهذه التشكيلة تفوق العسكريين وبدأ دور عبان رمضان يتراجع خصوصا بعد بروز نفوذ عهد الثلاثي* القوي الذي ظل مصيطرا في هذه الفترة (1957-1959) كانت السلطة في اللجنة قيادة جماعية في الظاهر حسب أقوال الأعضاء الأساسيين فيها، لكن الواقع كان عكس ذلك فقد كانت السلطة بيد العسكريين وضمن العسكريين الباءات الثلاث، و أقصى دور عبان تماما من المهام المهمة وهذا مام يتقبله عبان رمضان ودخل في صراع مع العسكريين و شكل هذا الأخير عقبة في طريق العسكريين فبدؤوا في التفكير للتخلص منه لأنه تجاوز كل الحدود في نظر العسكريين فقاموا باستدراجه إلى المغرب و قتلوه في 27 ديسمبر 1957.

إن إغتيال عبان رمضان أزال العقبة التي كانت تعترض طريق العسكريين ، لكن لم ينهي الخلافات ضمن القيادة[1].

* الثلاثي: أو ما سموه بالباءات الثلاث وهم كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف.

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص 21-27.

ثانيا: صراع هيئة الأركان مع الحكومة المؤقتة

- تأسيس الحكومة المؤقتة:

كانت فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية تدور في أذهان قادة جبهة التحرير الوطني منذ عام 1956م، كما دعم مؤتمر الصومام المجلس الوطني للثورة مهمة إنشاء حكومة وطنية. وتقول بعض الشهادات أن فكرة في تأسيس الحكومة المؤقتة جاءت بعد اختطاف قادة جبهة التحرير الخميس 22 أكتوبر 1956م كردة فعل لفرنسا التي رأت باختطاف القادة للقضاء على الثورة الجزائرية وباعتقال زعماء الثورة[1].

وفي يوم 19 سبتمبر 1958م أعلن عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[*2]، فقد كان فرحات عباس[**] رئيسا وعدة وزراء وقد كانت تهدف الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى:

- ظهور الدولة الجزائرية بوجه جديد وإخراج العلاقات الدولية الفرنسية الخارجية.
- إجراء مفاوضات وإقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود.
- أما الهدف الأساسي للحكومة الجزائرية المؤقتة هو تحقيق الإستقلال وتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية[3].

---

[1] عبد الله مقلاني: **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية**، دار شمس الزيبان الجزائر، 2013، ص 333.

[*] ينظر: ملحق رقم (03).

[2] بسام العسيلي: جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ط 3، دار النفائس، 1990، بيروت، لبنان، ص 155.

[**] فرحات عباس: ولد في مدينة الطاهير بولاية جيجل 1899م واصل دراسته حتى تحصل على الدكتوراه في الصيدلة أسس الاتحاد الشعوبي الجزائري في جويلية 1938 وعين أول رئيس للحكومة المؤقتة الجزائرية سنة1958م. أنظر: حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية ، دار المعرفة ، باب الواد -الجزائر، 2007، ص 295.

[3] عبد الله مقلاني: المرجع السابق، ص ص 338، 339.

تأسيس هيئة الأركان:

بعد أن فشلت القيادة الجماعية على مستوى الجيش عين العقد هواري بومدين* في جانفي 1960م قائدا لهيئة الأركان العامة التابعة لجيش التحرير الوطني. ومن كان معه في مهمته عز الدين زراري**، أحمد قايد***، على منجلي، ومكتب تقني مؤلف من عسكريين محترفين. وقد أدى تأسيس هيئة الأركان إلى بروز أوضاع وظروف خاصة منها الاستراتيجية الفرنسية المتخذة في تطبيق مخطط الشمال [1].

بدأت هيئة الأركان عملها في فيفري 1960م وكانت مهمتها توحيد قوات جيش التحرير في الحدود الشرقية، ونجحت في عملها، وبعد ستة أشهر بدأت هيئة الأركان تعبر عن رغبتها في القيام بأعمال سياسية.[2]

صراع هيئة الأركان مع الحكومة المؤقتة:

نشب خلافات معقدة على مستوى القمة حول صلاحيات سير الحرب بين هيئة الأركان، العامة مكونة من هواري بومدين، على منجلي، والرائد عز الدين وبين اللجنة الوزارية للحرب مكونة من كريم بلقاسم*، بوضياف، بن طويل[3].

---

* هواري بومدين: اسمه الحقيقي محمد خروبة ولد سنة 1932، بالقرب من قالمة درس في جامعة زيتونة في 1975 ترأس ولاية خامسة ثم عين قائد الأركان للجيش.

** عز الدين زروال ولد في 08 أوت 1923 ببجاية انضم إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1955 عين في هيئة الأركان

*** أحمد قايد: ولد في 17 ماي 1921 بمدينة تيارت التحق بـ FLN سنة 1955م وعين نائب لهواري بومدين، عضو في هيئة الأركان.

[1] نزار خالد: **الجزائر (1954، 1962) يوميات الحرب**، تر، سعيد اللحام، ط1، دار الفرابي، بيروت -لبنان، 2004، ص 242.

[2] بلحاج صالح: **جذور السلطة في الجزائر الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني**، من 1956إلى 1965، دار بين مرابط، 2014، ص 73.

*كريم بلقاسم ولد عام 1922 بمنطقة دراع الميزان، و انخرط في صفوف حزب الشعب 1945 ، حيث قاد تمردا مسلحا في جبال القبائل حتى عام 1947، و حكم عليه بالاعدام مرتين. كان أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني و عضو في قيادتها، قائد منطقة القبائل. أنظر حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية

[3] حميد عبد القايد: المرجع السابق، ص 235.

وقد تمكن، العقيد هواري بومدين من توحيد وتنظيم الجيوش في الحدود وفي قت قصير، وعندئذ أصبحت الظروف الذاتية والموضوعية متوفرة لكي يطمح هواري بومدين من مسؤول عسكري إلى قائد عام لجيش التحرير.[1]

فإن إعداد جيش الحدود و الترويج لأيديولوجية الدولة المستقلة، و التحالف بين قادة الولايات في الداخل مع الزعماء المعتقلين الخمسة كلها مخططات و ضعتها الهيئة الأركان من أجل الوصول إلى السلطة تحت اسم "حماية الثورة" حيث بدأت تظهر خلافاتها نحو سياسية الحكومة المؤقتة و خاصة مع اللجنة الوزارية للحرب، الذين تجاوزت سلطتهم الوزارية، فإن جوهرة الصراع هو السلطة لكن الصراع نشأ و تطور في ظل الخلافات حول: السلطة على الولايات و مضاعفة قوات جيش الحدود و تجنيد الطلبة و الأطباء و المفاوضات مع الحكومة الفرنسية[2] بالدخول إلى أراض من أجل الإشراف على سير المعركة قبل بداية مارس 1961م وهنا أصبحت هيئة الأركان واقع بين أمرين إما أن تنقذ قرار الحكومة المؤقتة و تنحصر كل سلطتها عن الجيش الحدود، أو تتمرد و تفقد حظوتها المعنوية .[3]

إلا أن الهيئة لأركان قد رفضت دخولها إلى أراض الوطن خوفا من خط شال ومن رد فعل بعض الولايات التي لم تكن مستعدة للدخول تحت قيادة موحدة وهكذا شقت هيئة الأركان عصا الطاعة وتحولت تدريجيا إلى معارض سياسي يمتلك قوة رادعة.[4]

و قد جاء حادث الطائرة الفرنسية يوم 21 جوان 1961 حيث قام الطيران الفرنسي بإستطلاعات في الأجواء الحدودية بين الجزائري و تونس، و كانت الطائرة تحلق فوق مركز للتدريب التابع لجيش التحرير حيث أطلقت عليها مدفعية و أسقطتها ، و هنا تفجرت الأزمة بين هيئة

[1] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 74.

[2] عبد الله مقلاني، المرجع السابق، ص 409.

[3] نفسه، ص 410

[4] شيبوب محمد: **اجتماع العقد العشرين من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959م**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بوعلام بلقاسم، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، سنة 2009، 2010، ص 73.

الأركان و الحكومة المؤقتة حيث طالبت هذه الأخيرة تسليم الطيار إلى السلطات التونسية عندما طلب الرئيس بورقيبة أن يسلموه الطيار الفرنسي لكون الحادثة وقعت داخل الأرض التونسية، إلا أن هيئة الأركان رفضت و لكن إلحاح الحكومة المؤقتة على تسليم الطيار أدى ذلك إلى إستقالة هيئة الأركان و على رأسها هواري بومدين في منتصف جويلية 1961م.[1]

و توجها القادة الهيئة الأركان إلى ألمانيا الغربية و تركوا الجيش بدون قيادة لكن رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس رفض تلك الإستقالة لأن الوضع العسكري لا يسمح بذلك بنظره [2].و تواصلت الأزمة بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة و كانت من بين الأسباب التي أدت إلى عقد دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس من 9 إلى 17 أوت و درا خلالها نقاش حاد بين الطرفين، حيث اتهم القادة العسكريين الرئيس فرحات عباس بعدم تشبعه بإيديولوجية الثورة، و قد انتهى المجلس الوطني للثورة انتصر الأخير لقيادة الأركان إذا قرر إعادة تعديل الحكومة المؤقتة حيث تم استبعاد فرحات عباس من رئاسة و تعيين يوسف بن خدة* أما كريم بلقاسم أبقاه نائبا للرئيس و كذلك أمر المجلس الوطني قيادة الأركان مضاعفة جهودها من أجل تزويد الولايات بكل ما تحتاجه من دعم، و على الحكومة استعداد للشروع في المفاوضات من أجل تحقيق هدفها و هو السيادة الوطنية [3]بداية نوفمبر 1961م رجعت قيادة الأركان إلى مقرها و هي أقوى من قبل و رغم خطورات الخلاف بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة فإنه تبقى على مستوى القيادة على مستوى القيادة و لم يكن له تأثير على المجاهدين و لا على العاملين في الميدان السياسي و قد كانت الجزائر في المفاوضات مع فرنسا في ذلك الوقت برغم من تدهور أوضاع الفرنسية الإجتماعية و تزايد نفقات الحرب و رغم استمرار الأزمة دخلت

[1] صالح بلحاح: المرجع السابق، ص 83.

[2] بوحوش عمار: **التاريخ السياسي الجزائري من بداية إلى النهاية 1962**، ط3، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص 500.

* ينظر: ملحق رقم (04).

[3] عبد الله المقلاني: المرجع السابق، ص 412.

المفاوضات مرحلة حاسمة حيث رأت هيئة الأركان أن المفاوضات هي حل لتجاوز الأزمة التي طلبت هيئة الأركان تسويتها من قبل.[1]

و مما سبق نخلص إلى القول أن الأزمات السياسية في الجزائر كانت جذورها من مؤتمر الصومام بداية من صراع الأشخاص وصولا إلى صراع بين مؤسسات الثورة.

[1] شبوب محمد: المرجع السابق، ص ص 75، 76.

الفصل الثاني

الأزمات السياسية في الجزائر 1962-1965

أولا: انعقاد مؤتمر طرابلس و أزمة الصائفة 1962

ثانيا: إنقلاب 19 جوان 1965 (التصحيح الثوري)

يعتبر الصراع الذي انفجر مباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية يعود أسبابه إلى حدوث الأزمات السياسية و غالبا في حدوث هذه الأزمات هو إختلاف في الأفكار و المبادئ إلا أن الأزمات السياسية التي عاشتها الجزائر كان سببها هو الصراع على السلطة و منه نطرح الإشكالية التالية : كيف عقد مؤتمر طرابلس؟ و كيف ساهم في خلق أزمة الصائفة 1962؟ و ما هي أسباب التي أدت بالعقيد هواري بومدين بانقلاب على أحمد بن بلة رغم أنه كان مساهم في وصوله إلى السلطة؟

أولا: انعقاد مؤتمر طرابلس و أزمة الصائفة 1962:

- إنعقاد مؤتمر طرابلس:

اجتمع المجلس الوطني للثورة من 22 إلى 27 فيفري في العاصمة الليبية طرابلس لمناقشة مسودة اتفاقية دي روس، فوافق أعضاء المجلس الوطني بالأغلبية على مشروع وقف إطلاق النار. أما هيئة الأركان لجيش التحرير المكونة من العقيد هواري بومدين والرائدين على منجلي وقايد أحمد والرائد مختار بو عزام رفضوا التصويت على مسودة الاتفاق [1].

وذلك لرفض طلب فرنسا وهو حل جيش التحرير الوطني ودخول أفراده كلاجئين من تونس.[2]

و بدأت المفاوضات إيفيان من 07 إلى 18 مارس بين الطرفين الجزائري و الفرنسي و ترأسه الوفد الجزائرية كريم بلقاسم، أما الوفد الفرنسي ترأسه لوي جوكس [3]، و بعد إلغاء طلب حل الجيش الوطني الشعبي تحقق وقف إطلاق النار بين القوات الجزائرية و الفرنسية يوم 19 مارس 1962م وفي نفس اليوم أطلق سراح القادة الخمسة أحمد بن بلة و حسين آيت أحمد و محمد بوضياف و محمد خيضري و رابح بيطاط من السجن قامت هيئة الأركان بدعوتهم إلى مقر القيادة العسكرية لجيش التحرير بمنطقة ملاق التونسية الذي سيقام على شرفهم احتفالا بوقف إطلاق النار ، فلبى

[1] رابح عدالة: **تاريخ الجزائر تضحيات وانتصارات**، ط1، دار المجتهد، 2017، ص 300.

[2] منهل سعدي : **الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين 1965، 1978**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، سنة 2014/2013، ص 20.

[3] رابح عدالة: المرجع السابق، ص 301.

القادة الدعوة و قام حديث بين أحمد بن بلة* وبين قيادة الأركان حول الأزمة التي بين قيادة الأركان و الحكومة المؤقتة حيث كسب العقيد الهواري ثقة أحمد بن بلة، فتحالف بن بلة مع القادة هيئة الأركان[1].

حيث قام أحمد بن بلة وقادة الهيئة الأركان بعث طلب إلى مكتب المجلس الوطني، إلا أن هذا الأخير رفض طلبهم للأسباب التالية:

1- أنه بعد المصادقة على اتفاقيات إيفيان لم بعد هناك مبررا لعقد إجتماع طارئ للمجلس الوطني بسورة خارج الوطن.

2- أن القانون الأساسي للمجلس بنص على أن عقد إجتماع يكون بطلب من الحكومة المؤقتة الجزائرية أو من ثلث أعضاء المجلس[2].

وفي هذا السياق يقول عمر بودواد: "إنه بعد شهر من وقف إطلاق النار بعث كل من بن بلة و خيضر وقيادة الأركان إلى مكتب المجلس الوطني للثورة طلبا بعقد إجتماع استثنائي لمجلس الثورة و رفض الطلب لأنه بعد المصادقة على اتفاقيات إيفيان لم يعد هناك مبرر بعقد إجتماع طارئ للمجلس الوطني للثورة الجزائرية خارج التراب الوطني... كما أن القانون الأساسي ينص على عقد إجتماع إستثنائي إلا بطلب من ثلثي أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية أو بطلب من الحكومة المؤقتة و كانت هذه الأخيرة منقسمة في شأن طلب إجتماع المجلس ، و بعد المحادثات التي جرت بين أعضاء الحكومة تم الموافقة على طلب بن بلة و أصدقائه"[3].

* أحمد بن بلة: ولد يوم 25 ديسمبر في بلدة معنية، الواقع في تلمسان انضم إلى حزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح عام 1949 مسؤولا عن التنظيم وعن المنظمة الخاصة اعتقل عام 1950 في قسنطينة وحكم عليه بالسجن المؤبد لكنه تمكن من الفرار من سجن البليدة في 16 مارس 1952 رغم معارضته الحزب لذلك ، التجأ إلى القاهرة وأصبح منذ نوفمبر 1954 أحد زعماء جبهة التحرير تعرض إلى عدة محاولات اغتيال.

[1] رابح عدالة: هواري بومدين رجل كفاح ومواقف، ط1، دار المجتهد، 2018، ص 18.

[2] مسهل سعدي: مرجع سبق، ص 20.

[3] رابح عدالة: تاريخ الجزائر، المرجع السابق ، ص ص 327، 328.

ومع بداية شهر أفريل 1962م، بدأت التحضيرات للإجتماع حيث تم إرسال استدعاءات إلى جميع قادة الولايات مع جميع أعضاء مجالسهم[1] . حيث توفرت لهذه الدورة شروط ناجحة لم تتوفر لسابقتها من الدوارت المجلس الوطني حيث كانت ظروف الأمنية جيدة وصار في مقدور الولايات أن ترسل أعضاء إلى طرابلس وحضور جميع القادة[2].

جرى مؤتمر طرابلس على سرية تامة لأشغاله، حيث تم إغلاق مطار مدينة طرابلس ومنعت السلطات الليبية الصحفيين من دخول المنطقة.

وتمحور جدول الأعمال في دراسة نقطتين وهما:

أولا: دراسة برنامج جبهة التحرير الوطني وتمثل في الوثيقة التي حررت بالحمامات بتونس والتي حددت طبيعة الثورة الجزائرية من الناحية السياسية، الإقتصادية والإجتماعية، للجزائر بعد استرجاع السيادة الوطنية.

وكذلك تعرضت على عملية بناء الحزب وهي الوثيقة التي سميت بميثاق طرابلس [3] ومن أهم بنودها نجد:

1. النظام السياسي لبناء الدولة الجزائري هو الإشتراكي.
2. تغير اسم جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي.[4]

ثانيا: تشكيل المكتب السياسي قيادة عليا للثورة لتحل محل الحكومة المؤقتة والذي يشرف على هذه المرحلة الإنتقالية حتى ينظم مؤتمر تقييمي.[5]

---

[1] علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946، 1962م، ط2، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 285.

[2] رابح عدالة: تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 149.

[3] إبراهيم لونيسي : **الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد أحمد بن بلة**، دار هومة، حي لابرو يار، بوزريعة، الجزائر، 2011، ص 14.

[4] منهل سعدي : المرجع السابق، ص 21.

[5] على كافي: المصدر السابق، ص 285.

وكذلك حدد البرنامج المبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها السياسية الإقتصادية بعد الاستقلال من أجل تحرير السياسة الاقتصادية من السيطرة الأجنبية، وأكد البرنامج أن الثورة الزراعية يجب أن تكون لها الأولوية وتتمثل هذه الثورة في عناصر رئيسية وهي:

- الإصلاح الزراعي.
- استخدام الأساليب الحديثة.
- المحافظة على تراث الأرض الجزائرية.

وكذلك إنشاء مزارع حكومية ويشترك العمال في إدارتها وأرباحها، وطالب البرنامج بتأميم وسائل النقل والمواصلات، والتجارة الخارجية، والبنوك، وشركات التأمين[1].

وقد جاء في الملحق الثاني للوثيقة ما يلي: "على المكتب السياسي أن يعود إلى الجزائر بأخذ على عاتقه تنظيم الحزب، وإرساء قواعده، بمجرد أن تنتهي أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية."

انعقدت دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية في قاعة مجلس الشيوخ بطرابلس الليبية وجلس أعضاء المجلس الوطني للثورة حول الطاولة من الحديد الضخمة، أما المكتب مهمته إدارة النقاش الذي تكون من السادة: على كافي* ومحمد بن يحيى** رئيسا، ومساعدا عمر بوداود حيث جلس أعضاء الحكومة المؤقتة على يسار المكتب أما علي يسار الرئيس جلس أعضاء المؤتمر***.[2]

انطلقت الأشغال يوم 27 ماي بتقرير حول مشروع البرنامج الذي تلاه أحمد بن بلة حيث تمت المصادقة على مشروع ميثاق طرابلس بعد مناقشات خفيفة وخالية من الاشتباكات الكلامية

---

[1] جوان جلستي: **ثورة الجزائر**، تر: عبد الحمان صدقي أبو طالب، دار المصرية للتأليف والترجمة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1959، ص 236.

* على كافي: ولد الرئيس علي كافي سنة 1928 بالحروش قسنطينة ن شارك في مؤتمر الصومام قائد عسكري للولاية الثانية، عضو مكتب، المجلس الوطني للثورة توفي في سنة 1992م.

** محمد بن يحي: مواليد 1932 مناضل بالحركة الوطنية عضو مسؤول في الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، عضو في مجلس الوطني للثورة منذ 1956، توفي سنة 1982م.

*** ينظر: الملحق رقم (05) .

[2] علي هارون: **خيبة الانطلاق أو فتنة الصيف 1962**، تر. الصادق عماري، وأمال فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2002، ص 14.

وبدون أي مناقشة تذكر حيث يعلق احمد بن بلة على عملية المصادقة على البرنامج في الإجتماع يقول: "المؤتمرين كانوا جميعا اشتراكيين بل لأن كان الذين لم يكونوا اشتراكيين كانوا بدون شك يفكرون بالبون الشاسع بين المصادقة على منهج وبين تطبيقه". ومعنى هذا أن مشروع الميثاق لم تثر أي نقاش فيما يخص النقطة الأولى من البرنامج، وعند مناقشة النقطة الثانية من جدول الأعمال حيث أثارت النقطة الثانية من البرنامج خلافا حادا مرفوق بسب وشتم واستعراض العضلات مما أدى على انقسام أعضاء مجلس، وتوقف أشغاله في 7 جوان 1962 وبالتالي انفجار أزمة صيف 1962م.

وأنهت كل الدورات السابقة للمجلس الوطني أشغالها وختمت بنتائج ما عدا مؤتمر طرابلس هو الوحيد الذي لم ينهي أشغاله وانتهى في فوضى عارمة[1].

ويقول على علي كافي في مذكراته: "اتفقوا على البرنامج واختلفوا حول الأشخاص"[2].

- أزمة صائفة 1962

بعد إسترجاع السيادة الوطنية لامست الجزائر حرب أهلية حيث شهدت جبهة التحرير الوطني بعد خروج بن بلة و أصدقائه من السجن أخطر أزمة داخلية قصيرة المدة[3].

1- طبيعتها:

الملاحظ في أزمة صيف 1962 لم يكن أسبابها إختلاف في الأفكار و المبادئ فمجموعة التي إنقسمت و دخلت في صراع حاد لم يكن قد مر على مصادقتها على برنامج عمل سياسي و اقتصادي و إجتماعي بالإجماع سوى بضع ساعات[4].

[1] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 149.

[2] علي كافي: المصدر السابق، ص 288.

[3] شال روبير اجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر: عيسى عصفور، ط1، دار منشورات عويدات، بيروت باريس، 1982، ص 189.

[4] إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 17.

حيث يؤكد يوسف بن خدة هذا الشيء يقوله: "لم تكن أزمة صيف 1962 انتصار ، الاديولوجية عن أخرى أو سياسية على أخرى، لم من مجموعة تلمسان أكثر ثورية و لا اكثر إشتراكية، و الأكثر راديكالية من مجموعة الجزائر. برنامج طرابلس الذي اشتمل على الاشتراكية و الحزب الواحد ثم قبوله من قبل جميع أعضاء الCNRA بدون استثناء ...لقد كان الاستقلال نصرا و مكسب، لكن مكسب هش يحتاج إلى تعزيز و تقوية و الإدارة بذكاء كان و صدق من أجل السماح للبلاد بالنهوض في أفضل الظروف المتاحة للأسف الصفات الأخلاقية التي لا يستطيع الإنسان من خلالها التصرف بالإيجابية في المجتمع قد تحطمت بسبب المسؤولية المغامرة و الديماغوجية والفردية سادت على حساب المصلحة العامة"[1]

2- جذورها و خلفياتها:

إنفجرت الأزمة يوم 4 جوان 1962 بعد فشل مؤتمر طرابلس في تصويته على قائمة أعضاء ، المكتب السياسي، حيث انسحب رئيس الحكومة المؤقتة يوسف بن خدة و مغادرته لطرابلس رفقة أعضاء الحكومة ، و كذلك بعض من أعضاء المجلس الوطني للثورة ، غير أن الأزمة لم تكن وليدة ذلك اليوم لأن جذوها و خلفياتها أبعد و أعمق[2].

حيث يقول يوسف بن خدة: "أزمة 1962 تعود إلى أسباب بعيدة، دعونا نقتصر الأسباب المباشرة، التي يمكن أن تنحصر في أربعة:

- مقر الإدارة بالخارج.
- أولوية الجيش على السياسة.
- غياب الصفات الأخلاقية الأساسية.

[1] Benyoucef Ben khedda: **l'Algérie a l'indépendance la crise de 1962** , (Dahlab, alger) 1997, P 85.

[2] إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 19.

- الفراغ الإيدويولوجي و الثقافي".[1]

و من الخطأ قول أن أسباب أزمة الصائفة 1962 هو خلاف حاد بين أحمد بن بلة و هيئة قيادة الأركان من جهة و بن خدة و جماعته من جهة أخرى، بل تعود على القرار الذي اتخذ في إجتماع المجلس الوطني للثورة في ديسمبر و جانفي 1960و هو إنشاء هيئة القيادة العامة للأركان و إلغاء وزارة القوات المسلحة و تعويضها بلجنة وزارية للحرب (CIG). و كان هدفه هو توحيد جيش التحرير الوطني.

وكان من المفروض أن تكون هيئة قيادة الأركان تحت سلطة اللجنة الوزارية للحرب لكن حدث العكس بسبب إنشغال أعضاء اللجنة الوزارية بمشاكل أخرى و مرور الزمن من حدث الخلافات بين اللجنة الوزارية و هيئة الأركان، و كانت هذه الخلافات بسبب في أزمة سلطة عسكريين قدامى (كريم بلقاسم، و بن طوبال و بوصوف)، و عسكريين جدد و هم أعضاء هيئة قيادة الأركان.[2]

و برزت هيئة الأركان بقيادة هواري بومدين و رفاقه كقوة صاعدة جديدة في جسد الثورة رافضة لسلطة الحكومة المؤقتة.

حيث طلبت هيئة قيادة الأركان من رئيس الحكومة المؤقتة يوسف بن خدة بتصفية الباءات الثلاث، وهذا دليل على تصميم وصول قيادة الأركان إلى السلطة، و كذلك دليل آخر وهو وضعها لبرنامج سياسي إقتصادي وهو برنامج طرابلس.

و أثناء مفاوضات إيفيان كانت هيئة قيادة الأركان تخطط لكيفية الوصول إلى السلطة لأن الثورة الجزائرية دخلت مرحلتها الأخيرة أن فرنسا ستعترف بالاستقلال للجزائر. و قامت هيئة قيادة الأركان بإرسال عدة رسائل من أجل كسب بوضياف إلى صفها، حيث يقول هواري بومدين في رسالة: "قد قررنا تحمل مسؤليتنا و بودنا أن نعمل معا" و كان هدف الرسالة هو تحالف على الحكومة المؤقتة. و كذلك إطلع بن بلة على الرسالة، و نجح بن بلة في إقناع كل من رابح بيطاط و محمد

[1] Benyoucef Ben khedda:la cris 1962, P 88

[2] إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 20.

خيضر بالتحالف مع هيئة القيادة الأركان ضد الحكومة المؤقتة إلا أن بوضياف قرر الوقوف إلى جانب الشرعية و هي الحكومة المؤقتة و المجلس الوطني للثورة عكس بن بلة الذي قبل عرض هيئة الأركان.[1]

وعندما تغير الوضع قرر إستعمال أحمد بن بلة على أنه الرجل القوي الذي لا يتنازل عن قناعاته بسهولة و يتخلص منه بعد إنتهاء دوره.

3- إنفجار الأزمة:

ظهر الخلاف مباشرة بعد إنتقال أعضاء المجلس الوطني للثورة في مؤتمر طرابلس لمناقشة البند الثاني من جدول الأعمال[2]، و هو قضية تعيين قيادة جديدة فعند إثرائها امتد ، النقاش بين مختلف الاتجاهات حيث برز رأيان متناقضان تكتلت في مجموعتين رئيسيتين:

- "مجموعة تلمسان" و تسمة كذلك "بجماعة وجدة" وكانت تضم أغلب الزعامات السياسية و العسكرية في البلاد و على رأسهم أحمد بن بلة نائب رئيس الحكومة المؤقتة ، و آخر قائد المنظمة الخاصة، القيد هواري بومدين "قائد القوات المسلحة لجيش التحرير"، و كذلك العقيد الطاهر زبيري "قائد الولاية الأولى" و العقيد سي عثمان بو حجر "قائد الولاية الخامسة" والعقيد محمد شعباني "قائد الولاية السادسة".

- أما "مجموعة تيزي وزو"، حيث ضمت كل من محمد بوضياف المنسق العام التاريخي للثورة و نائب رئيس الحكومة المؤقتة كريم بلقاسم قائد الثورات المسلحة لجيش التحرير، محند أو الحاج قائد الولاية الثالثة يرأسها يوسف بن خدة، أما الولاية الثانية فوقفت إلى جانب الحكومة المؤقتة، أما الولاية الرابعة بقيت في الحياد في هذا الصراع.[3]

---

[1] إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص ص 23-24.

[2] نفسه، ص 26.

[3] الطاهر الزبيري: **نصف قرن من الكفاح**، ط1، دار الصحافة فريد زويوش، القبة - الجزائر، 2011، ص ص 13-14.

حيث إقترح مجموعة تيزي وزو مكتب سياسي يضم الباءات الثلاثة "بوصوف و بلقاسم و بن طوبال" و السجناء الخمسة بالإضافة إلى سعد دحلب.

لكن مجموعة تلمسان رفضت بشدة و اقترحت مكتب سياسي يضم كل من رابح بيطاط و محمد بوضياف و محمد خيضر و أحمد بن بلة و محمدي السعيد و الحاج بن علة.[1]

و عند التصويت على قرار فازت قائمة بن بلة حيث حصلت على 33 صوتا أما قائمة كريم بلقاسم فكان لها 31 صوت حيث أثارت عملية تصويت الفوضى في مؤتمر مجلس الوطني و ساد في عملية تصويت غموض سبب الاختلافات حول صحة بعض وكالات التصويت حيث عمت الفوضى[2].

و حدثت اختلافات بسبب التصويت و تسبب هذا التصويت في إنفجار الأزمة، حيث تأزم الوضع بشكل خطير مما دفع رئيس المجلس محمد الصديق إلى رفع الجلسة حتى لا تتطور الأوضاع أكثر، إلا أن هذا لم يحدث إطلاقا بسبب مغادرة رئيس الحكومة و بعض أعضاء المؤتمر طرابلس إلى تونس يوم 8 جوان 1962.

وازدادت الأزمة حدة فالمجلس الوطني لم ينه أشغاله و لم ينبثق عنه أي هيئة سياسية جديدة، حيث استعان أحمد بن بلة بهيئة قيادة الأركان، و في الحقيقة فهي منذ البداية واقفة إلى جانبه بالإضافة إل الولاية الأولى و السادسة. أما يوسف بن خدة فقد تمكن من إستمالة الولاية الرابعة و الخامسة و الثانية و الثالثة بالإضافة إلى المنطقة العاصمة و فيدرالية جبهة التحرير في أوروبا.

و كان الطرف اقوي في هذا الصراع هو طرف أحمد بن بلة بسبب وجود الجيش إلى جانبه.

وفي يوم 7 جوان بعد مغادرة أغلبية أعضاء المجلس الوطني للثورة ، حيث قام هواري بومدين و أحمد بن بلة بجمع المتبقين و صوتوا على محضر يتحدث عن عجز الحكومة المؤقتة و كان مقصود في ذلك هو بن خدة[3].

---

[1] رابح عدالة: المرجع السابق، ص 329.

[2] رابح لونيسي: **الجزائر في دوامة ، الصراع بين العسكريين و السياسيين** ، دار المعرفة ، باب الزوار ، الجزائر، 1999، ص 59.

[3] إبراهيم لونيسيس: المرجع السابق، ص 27.

وكذلك قاموا بانتخاب مكتب سياسي* جديد للجبهة يضم كل من أحمد بن بلة ومحمد بوضياف و محمد خيضر ورابح بيطاط و حسين أيت أحمد و أحمد محمدي السعيد، والحاج بن علة ، أما السبب في إنضمام محمد بوضياف إلى مكتب السياسي بعد ما أكد له محمد خيضر أن المكتب الحالي مؤقتا ريثما يجتمع أعضاء مجلس الثورة لتكوين مكتب السياسي.

واستطاع أحمد بن بلة إقناع كل من فرحات عباس و السيد أحمد بومنجل إلى الانضمام إلى المكتب السياسي مؤقت.

و بعد الإعلان عن نتائج الإستفتاء يوم 3 جويلية 1962، دخل يوسف بن خدة إلى الجزائر يوم 9 جويلية أما بن بلة فدخل يوم 11 جويلية و استقر بتلمسان.

و في يوم 22 جويلية أعلن الناطق الرسمي "للجماعة بتلمسان" أحمد بو منجل عن أسماء المكتب السياسي حث رفضت الولاية الثانية و الثالية و الرابعة.[1] هذا القرار السبب في وقوع المواجهات العسكرية بين الولايات و هذا ما نتطرق إليه في الفصل الثالث "صراع الولايات".

* ينظر: ملحق رقم (06)

[1] رابح عدالة: المرجع السابق، ص ص 329-330.

ثانيا: إنقلاب 19 جوان 1965 (التصحيح الثوري)

بالرغم من نجاح الحكومة الجزائرية في القضاء على التمردات التي هددت الوحدة الوطنية، إلا أنه واضحا كان هناك خلافات بدأت تظهر بين بن بلة و أنصاره من جبهة التحرير الوطني، و بين فريق من رجال الحزب و هوراي بومدين و الجيش من جهة أخرى.[1]

و لقد بدأ الصراع بين هواري بومدين و أحمد بن بلة منذ الاستقلال ، ركز هواري بومدين على وحدات الجيش و استغل مختلف التمردات المسلحة لإضعاف الوضع و تقوية نفوذه من أجل إضعاف بن بلة و إبقائه في قبضته.

أما بن بلة فقد وضع خطته من أجل التخلص من هواري بومدين حيث ركز على أربع محاور:

- ربط علاقات وطيدة مع الخارج.
- كسب الشعب.
- تقوية حزب جبهة التحرير الوطني.
- إضعاف الجيش الوطني الشعبي.[2]

فوجئ العالم يوم 19 جوان 1965 بحركة قام بها قادة الجيش و على رأس هواري بومدين حيث انتهت بتنحي بن بلة، و مما زاد المفاجأة ان الحركة جاءت قبيل انعقاد مؤتمر الأفرو الأسيوي الذي تم تحديده يوم 29 من نفس الشهر (جوان)[3]

أما الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الإنقلاب الجيش على أحمد بن بلة الذي أوصله إلى السلطة في 1962 وهي:

[1] جوان جيليس: المصدر السابق، ص 249.

[2] رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 91.

[3] جوان جيليس: المصدر السابق، ص 249.

- الأسباب الحقيقية:

- تهميش أحمد بن بلة هواري بومدين في الكثير من المسائل، حتى المسائل العسكرية حيث دهب أحمد بن بلة للعاصمة عندما كان في وهران، في نهاية 1962 دعا في العاصمة إلى عقد إجتماع مع قادة الولايات الستة، الطاهر زبيري (الولاية الأولى)، العربي الميلي (الولاية الثانية) ، محمد أولحاج (الولاية الثالثة) ، يوسف الخطيب (الولاية الرابعة) ، العقيد عثمان(الولاية الخامسة) ، العقيد شعبان (الولاية السادسة)، دون دعوة وزير الدفاع هواري بومدين لحضور هذا الإجتماع و تكررت هذه الإجتماعات مع قادة الولايات. و عندما يغيب أحمد بن بلة ينوب عنه الحاج بن علا بدلا من وزير الدفاع هواري بومدين، و هنا شعر بومدين بأن احمد بن بلة يسعى لتهميشه مما خلق أزمة ثقة صامتة بين الرجلين.[1]

- انعقد مؤتمر الحزب في 14 أفريل 1964 بقاعة سينما إفريقيا بالعاصمة تحت شعار "لا ثورة بالتفويض الكل بالشعب من أجل الشعب" و شارك في المؤتمر حوالي 1900 مندوب [2].

حيث قام أحمد بن بلة بتحضير المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني دون إشراك هواري بومدين و كبار الضباط في إختيار أعضاء اللجنة المركزية للحزب و مندوبي المؤتمر ، وهذا ما دفع وزير الدفاع هواري بومدين و قايد احمد المدعو سي سليمان و وزير الشباب و الرياضة عبد العزيز بوتفليقة و شريف بلقاسم و وزير الداخلية أحمد مدغري إلى تقديم إستقالتهم الجماعية. إلا أن أحمد بن بلة رفض إستقالتهم قبيل إنعقاد المؤتمر الوطني للحزب و ذلك خوفا من أن هذه الاستقالات الجماعية تفجر خلافات بين المندوبين فتصعب السيطرة على الوضع[3].

و من أجل تقوية حزب جبهة التحرير الوطني مقابل إضعاف الجيش الولائي للشعب جاءت الفرصة لأحمد بن بلة أثناء مؤتمر الحزب حيث دفع شعباني عضو المكتب السياسي بطريقة غير مباشرة طرح

[1] الطاهر الرزبير: المصدر السابق، ص 100.

[2] رابح عدالة : المرجع السابق، ص 28.

[3] الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 102.

مسألة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي لزرع الفتنة و بلبلة داخل الجيش، حيث قام رئيس الجمهورية أنداك أحمد بن بلة بطرح فكرة إنشاء ميليشيا شعبية [1]. تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني و منفصلة عن الجيش مهمتها مواجهة الأعمال التخريبية والقبض على المتآمرين من الجيش ضد السياسة التي تقف عليها حزب جبهة التحرير الوطني.[2]

و كان هدفه من هذه المليشيات هو إيجاد توازن بينه و بين قيادة الجيش و إنشاء قوة عسكرية بديلة للجيش الوطني الشعبي الذي فقد سيطرته عليه.[3]

إلا أن هواري بومدين عارض فكرة أحمد بن بلة بحكم أنه قد استخلص من تجارب أمم العالم أن تعدد الجيوش يؤدي إلى الفوضى و الاصطدامات و حدوث الحرب الأهلية ، وأن وحدة الجيش تحافظ على الحماية الدولة من الفوضى.

حيث صوت المشاركون في المؤتمر لصالح أحمد بن بلة إلا أن بو مدين تفطن لأهداف بن بلة البعيدة و سارع بوضع رجاله خفية على رأس هذه الميليشيات[4].

– قام أحمد بن بلة بإنشاء مخابرات تابعة له بمساعدة المخابرات المصرية فتحي الديب.[5]

عمل بن بلة على تقليص نفوذ هواري بومدين في الجيش من خلال تشجيع النقيب بوعنان قائد الحرس الجمهوري على عدم الخضوع لسلطة وزير الدفاع هواري بومدين ، وإخضاع قوات الأمن و الشرطة و الولاة السلطته ، المباشرة بل و تشكيل ميلشيات بقيادة محمود قندوز نائبه قنان من أد جل الوقوف إلى صفه في حالة وقوع أية مواجهة بينه و بين بومدين.

[1] رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 93.

[2] رابح عدالة: هواري بومدين المرجع السابق، ص 28.

[3] إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 124.

[4] رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 93.

[5] نفسه، ص 94.

إلا أن بومدين ظل الرقم الصعب في معادلة الجيش، بل أن نفوذه إزدادت كلما اضطر بن بلة إلى اعتماد عليه في أزمات مثل حرب الرمال و كذلك في القضاء على تمرد محمد شعبان قائد المنطقة السادسة في 1 جويلية 1964م.[1]

– قام بن بله بتعيين الطاهر الزبيري قائد الاركان العامه للجيش دون علم هواري بومدين الذي كان في زيارة إلى الاتحاد السوفياتي في موسكو، و كان هدف بن بلة من ذلك هو أن بومدين سيرفض ، تعيين الزبيري و بذلك خلق صراع بين بومدين و الزبيري داخل الجيش من أجل إضعاف المؤسسات العسكرية ، إلا أن بومدين تفطن لحيل بن بلة فعمل على إكتساب الزبيري إلى جانته.[2]

حيث يقول طاهر الزبيري: "بن بلة يطلب مني الوقوف إلى جانبه و الإطاحة ببومدين"

و يقول الزبيري كذلك: "كان بن بلة بعتقد بأنني إلى صفه في صراعه الخفي ضد بومدين على أساس أنه هو من وضع ثقته في شخصيتي و عينني قائدا للأركان ، و لكنني كنت أعلم جيدا كيف تم تعييني، فبومدين حكى لي تفاصيل ما حدث و دوره في ذلك"[3]

– كان أحمد بن بلة يخشى مهاجمة هواري بومدين مباشرة لكونه وزير الدفاع و نائب مجلس الوزراء، الذي يملك بزمام الجيش. حيث يسعى أحمد بن بلة إلى تقليص نفوذ ما سمي بـ "فريق وجدة" تخليد الذكرى الفترة التي كان بومدين يقود فيها ذلك الإقليم.[4]

حيث خطط أحمد بن بلة للتخلص من قائد الجيش فقام بن بلة بدعوة خصوم هواري بومدين إلى مؤتمر جبهة التحرير الوطني عام 1964 كبداية للتفاهم ضد بومدين. حيث شرع أحمد بن بلة في إبعاد رجال بومدين عن مناصبهم منهم قايد أحمد الذي إتهمه سمح بأخلاق و السلوكات الغريبة في

[1] الطاهر زبيري: المصدر السابق: ص 103.

[2] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 94.

[3] الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 104.

[4] بنجامين ستورا: المرجع السابق، ص 36.

قطاع السياحة منها الخمر. و كذلك وزير الداخلية و هم الأشخاص الأوفياء لوزير الدفاع العقيد هواري بومدين .[1]

- إستغل أحمد بن بلة ذهاب هواري بمدين إلى القاهرة في 28 ماي 1965، للإعداد لإنشاء المجلس العربي للدفاع المشترك طبقا لمقررات القمة العربية [2] حيث استدعى وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة و طلب منه عشية المؤتمر الأفروآسيوي التخلي له عن الوزارة الخارجية من أجل تحضير للمؤتمر بنفسه و بذلك فهم بوتفليقة خطط بن بلة و انتظر عودة بومدين من القاهرة ليخبره بما حصل و اعتبر هواري بومدين تنحي وزير الخارجية عبد العزيز النقطة الذي أفاضت الكأس و قرر هواري بومدين إجتماع في وزارة الدفاع من أجل دراسة الوضع[3].

و يقول محمد حربي:"إن رغبة التغير لفظ و الكامل و رفض العمل السياسي الصبور، و تفضيل بن بلة لطرف غير نظامية في قيادة الشؤون العامة، جميع هذه العوامل قادت مباشرة إلى الانقلاب بومدين."[4]

- الأسباب الظاهرية:

الأسباب التي أوردها زعماء الحركة سواء في بيانات مجلس الثورة أو في تصريحاتهم الفردية:

- إتهام أحمد بن بلة بأنه حاكم دكتاتوري و كذلك ممارسة بن بلة الحكم الفردي و إقصاء المجاهدين القدامى الذين كان لهم دور كبير في الكفاح في سبيل الاستقلال .[5]

- عدم تكوين بن بلة حزب ثوري طلائعي يضم كل المناضلين من أجل بناء الجزائر المستقلة الجديد على أسس إشتراكية حقيقية.

- إنتهاك حريات المواطنين و القبض عليهم بدون مبررات و تعذيبهم .

---

[1] رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 96.

[2] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 107.

[3] رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 97.

[4] بنجاكين ستورا: المرجع السابق، ص 36.

[5] جون جيلسي: المصدر السابق، ص 249.

- القيام بعمليات تخريب عمدية ضد وحدة القوى الثورية، للمناضلين

- إبتعاد أحمد بن بلة عن الخط الثورة الأساسي من القيادة الجماعية إلى التسلط و سياسية النفوذ المفرط و حب إبراز الشخصية الفردية على حساب الشرعية الثورية و الذي أسقطته الثورة عندما حطمت الزعامة المصلحية.

- عدم تكوين أحمد بن بلة الدولة الجزائرية الثورية، و قام أحمد بن بلة تجميد أي محاولة إصلاح جذرية في الأجهزة الادارية[1].

- إهتمام بن بلة على أنه قائد للشعب دون وضع الحلول الصحيحة لمعالجة المشاكل التي كانت تعنى بها البلاد بعد الاستتقلال.

- إهتمام بن بلة إلى المغامرات الخارجية و ابتعاد عن الشؤون الداخلية للبلاد.

- فشل الحكومة في ا لمعالجة السياسية الإقتصادية المتدهورة و خاصة من ناحية تفشي البطالة، و كذلك عدم تنفيذ السليم للإصلاح الزراعي.

الإسراف على التصرفات المظهرية و الزيارات الخارجية في الفترة التي عانت منها البلاد من الضائقة و ذلك من أجل إبراز إسمه في الساحة العالمية.[2]

- التلاعب بأموال البلاد و ارتكز في ذلك على الغموض.

- قيام أحمد بن بلة بابعاد المكتب السياسي في إتخاذ القرارات.

- واتخاذ قرارات غير مدروسة في قضايا مهمة للبلاد.[3]

حيث يعترف أحمد بن بلة بأخطائه أثناء الحكم يقول: "أنا أقول لك أنا لست معصوما و قد ارتكب أخطاءا لأن العصمة لله وحده"[4]

[1] رابح عدالة: المرجع السابق، ص 35.

[2] جوان جيليس: المصدر السابق، ص 250.

[3] إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 124.

[4] أحمد منصور: المصدر السابق، ص 286.

- أحداث الانقلاب:

و لما رأى هواري بومدين وزير الدفاع سقوط أصدقاءه، الواحد تلو لآخر و تدهور البلاد تزداد ، حيث عقد بومدين إجتماع في وزارة الدفاع يوم 2 جوان 1965، و حضر الإجتماع كل من عبد العزيز بوتفليقة و مدغري و شريف بلقاسم من مجموعة وجدة و الكومندان و كذلك عبد القادر شابو و سليمان هوفمان وهم الضباط الفارين من الجيش الفرنسي من أجل دراسة الوضع ، ثم إستدعى هواري بومدين قادة النواحي العسكرية سعيد عبيد و الشاذلي بن جديد و عمار ملاح و عبد الحمان بن سالم و محمد الصالح يحياوي و الكولونيات عباس و عثمان من أجل وضع الخطة النهائية للعملية الانقلابية التي حدثت يوم 19 جوان 1965.[1]

و يقول طاهر الزبيري: "قادة الجيش يجمعون على إنهاء الحكم الفردي"[2]

و في نهاية إتفق القادة على الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة من الحكم. وبعد منتصف الليل من يوم 19 جوان، و عندما ذهب بن بلة للخلود للنوم طرق الباب عليه مجموعة من الضباط و هم العقيد عباس و سعد عبيد و الطاهر الزبيري و أخبره أن مجلس ثوري أقاله من منصبه و ذهب معهم إلى أحد ثكنات العاصمة تحت حراسة مشددة [3]

و كانت الدبابات قد تموقعت في عدد من أماكن الاستراتيجية التي يسمح بالتحكم في عدد من منافذ في العاصمة و في أهم المؤسسات الاعلامية[4] يحصر الإذاعة و التلفزيون و مقر حزب جبهة التحرير الوطني و ألقى القبض على مساعده و هم الحاج علال و محمد الغير، النقاش و الحاج إسماعيل عبد الرحمان شريف[5].

[1] رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 97.

[2] الطاهري الزبيري: المرجع السابق، ص 112.

[3] رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 100.

[4] محمد العربي الزبيري : **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج3، وزارة الثقافة، العاصمة، الجزائر، 2007 ص 232.

[5] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 100.

و يذكر بومدين مبررا العمل العسكري: "...نعم نزلت الدبابات إلى بعض الشوارع و لكن لمدة 24 ساعة فقذ ضمانا لصد أي محاولة للتخريب و انسحبت على الفور بعد أن لاذ المخربون بالجحور خوفا من الشعب و إرادته الكاسحة.[1]

- أهداف الانقلاب

و لقد أعلن أصحاب الحركة على مجموعة من الأهداف من أجل إعادة الثورة إلى طريقها الصحيح:

- الخروج من الفوضى و العمل على إعادة بناء الحزب الثوري يضم كل المناضلين و لا يحل محل الدولة و لا يكون تابع لها.
- إحترام المجلس الوطني و الدستور و الحزب.
- إقرار مبدأ القيادة الجماعية حسب القوانين الذي تأكيد عليها جبهة التحرير الوطني.
- عزل جميع السياسين الذين يدعوا الزعامة التاريخية و قوف ضد أي زعامة فردية.
- العمل على وحدة القوى الثورية و وحدة جميع المناضلين دون تميز، و لهم الحق في بناء الدولة.
- العمل على بناء الجزائر بناءا إشتراكيا حقيقيا، و تطوير اقتصاد البلاد.[2]

و يمكن القول أن حركة التي عرفتها الجزائر في 19 جوان 1965 جاءت كنتيجة طبيعية للتطورات التي عرفتها الجزائر منذ 1962، و كان مؤتمر أفريل 1964 يكاد يكون طبق الأصل لمؤتمر طرابلس سنة 1962 غير أن قرارات مؤتمر طرابلس حملت في مضامينها بذور الأزمات و انتهت بالانقلاب على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و كذلك قرارات المؤتمر أفريل حمل كثير من الأحداث و انتهت بانقلاب العسكري على بن بلة ي 19 جوان 1965.[3]

و من خلال ماسبق نجد أن الأزمات التي عرفتها الجزائري منذ بداية 1962و خاصة أزمة ضائفة سنة 1962 لم تقلع حضورها بل أسبابها ظلت قائمة و لم تنتهي هذه الازمات إلا بعد التقاء في

[1] إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 129.

[2] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص ص 130-131.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ، ص 239.

الموتمرات من أجل معالجة شاملة على أساس تصفية الحسابات الشخصية خاصة. و أن كل الأزمات السياسية مصدرها رغبة في الاستيلاء على السلطة.

الفصل الثالث

الأزمات العسكرية في الجزائر 1962-1965

أولا: المواجهة العسكرية بين ولايات الداخل

ثانيا: صراع الحدود بين الجزائر و المغرب (حرب الرمال)

كان الوضع عشية إستقلال الجزائر مشحون بجو من التوتر و الخلاف فقد كانت الحكومة المؤقتة ضعيفة بسبب إنقسام أعضائها ، أما هيئة الأركان العامة فقد بقيت مصممة على الدخول في صراع من أجل السلطة لتشهد الجزائر أزمات عسكرية داخلية و خارجية و في كلتا الحالتين وصلت إلى الاقتتال بالسلاح بين الأشقاء، فكيف تمكنت الجزائر من الخورج من أزمتها الداخلية و تنصيب حكومة جزائرية مستقلة؟ و كيف واجهت التحديات الخارجية بعد الاستقلال؟

أولا: المواجهة العسكرية بين ولايات الداخل:

انعقد مؤتمر طرابلس يوم 27 ماي 1962 و كانت قضية تشكيل قيادة جديدة أو ما يسمى بالمكتب السياسي لتحل محل الحكومة المؤقتة و تتولى تسيير الأمور الداخلية للبلاد فيما يخص تنفيذ قرارات المجلس بعد إنهاء الاجتماع و تتكفل بتشكيل الحزب و تحضيره للاستفتاء ، و من ثم تنظيم الانتخابات للمجلس الوطني التأسيسي الشغل الشاغل للمؤتمرين ، إلا أن جلسات المؤتمر كانت محل خلاف و صراع بين القيادات و تدخلت الاعتبارات الشخصية في القضية فكانت كل جهة ترى نفسها هي الأحق في الوصول للسلطة ، إذن كان الصراع صراع على السلطة و ليس صراع إيديولوجي و هذا ما أكده بن يوسف بن خدة في قوله: "لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار أزمة صيف 1962 أزمة اختلاف إيديولوجي أو عقائدي ... فبرنامج طرابلس الذي أقر النظام الاستراتيجي و الحزب الواحد صادق عليه الجميع في المجلس الوطني دون استثناء"[1]

وبهذا سينتقل الصراع الذي بدأ في الخارج إلى الداخل في شكل مغاير وغير متوقع فكيف تطورت الأحداث ووصلت إلى حد المواجهة المسلحة بين الولايات.

[1] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص ص 14، 15، 17.

- تشكيل التحالفات:

بعد التطورات التي شهدها مؤتمر طرابلس وتحاشيا لوقوع حرب أهلية قدمت الحكومة المؤقتة استقالتها إلى المجلس الوطني للثورة إلا أنها رفضت[1] وازدادت الأزمة حدة وبدأت التحالفات وفتح المجال أمام الأطراف المتصارعة لضم أنصار أقوياء للاستعانة بهم للاستيلاء على السلطة ليتبلور الصراع بين جبهتين:

الجبهة الأولى: تضم أعضاء الحكومة المؤقتة باستثناء (بن بلة وخيضر وبيطاط ومحمدي السعيد)، والولايتين الثانية والثالثة والمنطقة المستقلة للجزائر وفيدراليات فرنسا وتونس والمغرب والقيادات النقابية في التنظيم العمالي والطلابي.

الجبهة الثانية: تضم كل من بن بلة و خيضر و بيطاط و محمدي السعيد من الحكومة و قيادة الأركان العامة و الولايات الأولى و الخامسة و السادسة ن بالنسبة للولايتين الأولى و الخامسة كانت قيادتهما في الخارج في تونس الأولى و الخامسة في المغرب أما السادسة فكانت في خصومات مع الثالثة و الرابعة فتحالفها مع هذه الجبهة كان فرصة لتصفية حسابتها"[2] كما ضمت هذه الجبهة عدد من المسؤولين إذ أن بن بلة أحاط نفسه بقوة سياسية حيث جمع عدد كبير من المسؤولين من مختلف التوجهات و من أبرزهم بعض الذين شاركوا في اجتماع الـ 22 و الذين شعروا بأن الحكومة همشتهم منهم الزبير بوعجاج و أحمد بوشعيب و محمد مرزوقي و عثمان بلوزداد بالإضافة إلى القيادات الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مثل : أحمد فرانسيس و أحمد بومنجل و قايد أحمد و فرحات عباس، كان انضمام هذا الأخير لصف بن بلة لدوافع شخصية و هو الانتقام من بن يوسف بن خدة و الباءات ا لثلاثة لأنهم كانوا سبب في إبعاده من السلطة سنة 1961.

[1] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق ، ص 28.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص 143، 144.

وبهذا أصبح احمد بن بلة يمثل مركز قوة على الصعيدين السياسي والعسكري، السياسي يتمثل في تحالف رئيس حكومة سابق فرحات عباس ووزيري الدولة خيضر وبيطاط والوزيرين السابقين أحمد فرانسيس وأحمد بومنجل.

أما العسكريا فهيئة الأركان كانت تقف إلى جانبه وقادة الولايات العقيد عثمان قائد الولاية الخامسة والعقيد محمد شعباني قائد الولاية السادسة والعقداء الطاهر الزبيري والحاج لخضر كممثلين عن الولاية الأولى[1].

مما يلاحظ في تشكيل هذين الجبهتين أنهما لم يصنفا على أساس أو معيار سياسي أو إيديولوجي وإنما تدخلت الدوافع والمصالح الشخصية المتصلة بمسألة الزعامة والسعي وراء السلطة في تصنيف التحالفات.

عن ذلك نجد أن الحكومة تمثل الشرعية القانونية مقارنة بهيئة الأركان لأن الأولى لم تكن تخطط للوصول للسلطة باستخدام القوة، بينما الثانية كانت في صف الشرعية الثورية وتريد فرض سلطتها بالقوة، خاصة وأن هذه الأخيرة كانت لها القوة العسكرية ولإضفاء الشرعية على عملها عمدت إلى استمالة أحمد بن بلة إلى صفها هذا الأخير كان وسيلة فقط مستعملة للوصول للغاية.

فبومدين كان بدون ثقل سياسي وليس من القادة التاريخيين الذين فجروا الثورة ويحتاج للشرعية التاريخية[2].

أما بخصوص الولاية الرابعة فكانت في حياد ولم تأييد أي طرف على الآخر وهذا ما أكده لخضر بورقعة في قوله: "اتخذنا من جانبنا موقفا حياديا تفاديا لوقوع أية مأساة أخرى بعد مأساة حرب التحرير"[3].

[1] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص ص 39-41.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص 146-148.

[3] لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2000، ص 99.

- عقد اجتماع زمورة:

سعت الولايات المناهضة لهيئة الأركان لعقد اجتماع، كانت هذه المبادرة لتقريب وجهات النظر والحد من الصراع بين الإخوة حيث تم عقد اجتماع ضم ممثلي الولايات الثانية والثالثة والرابعة ومنطقة الجزائر الوسطى واتحادية فرنسا في مدينة زمورة* بالولاية الثالثة القبائل يوم 24 و25 جوان 1962، أما الولايات الأخرى لم تحضر، طلب المجتمعون من الحكومة المؤقتة ألا تتسرع في الدخول إلى الجزائر وعلى جميع المسؤولين في الخارج أن يوحدوا صفوفهم قبل الدخول إلى الجزائر[1].

تمت مناقشة مختلف القضايا وتوصل المجتمعون إلى أن المجلس الوطني للثورة قد فشل في اجتماعه الأخير وأن الحكومة المؤقتة فقدت مكانتها وهذا ما أوجد فراغ سياسي جعل قيادة الأركان العامة تتمرد[2]، توصل المجتمعون إلى جملة من القرارات أبرزها:

- قررت الولايات المشاركة في الاجتماع عدم التصرف بصورة انفرادية.

- شكلت لجنة تنسيق بين الولايات أسندت إلى نفسها مهمة إعداد القوائم الخاصة بالمرشحين للمجلس الوطني التأسيسي.

- تحديد الشروط اللازمة للمشاركة في المؤتمر الوطني المقبل للجبهة.

- تنظيم عملية إدماج وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود في الولايات و إدخال أسلحة المكدسة في الخارج.

* زمورة: مدينة صغيرة تقع بناحية سطيف في بقعة حدودية بين الولايات الأولى والثانية والثالثة، ينظر: الهامش صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 165.

[1] لخضر بورقعة، نفسه، ص ص 102-103.

[2] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 33

– و من أجل مقاومة الأعمال التي تقوم بها قيادة الأركان ، أعلنت اللجنة حالة الطوارئ في أقاليم الولايات المشاركة.

– دعوة الولايات الأولى والخامسة والسادسة للالتحاق باللجنة حتى يشكلوا سدا منيعا أمام انتقال الخصومات والنزاعات إلى الداخل.

اتخذت اللجنة موقفا حياديا تجاه أعضاء الحكومة ورفضت تعزيز جهة على جهة أخرى كما حاولت اللجنة إقامة توازن بين الطرفين المتصارعين لكن محولتها كانت يائسة لسد الطريق في وجه قيادة الأركان العامة.[1]

في حين يرى صالح بلحاج أن هذه اللجنة اتخذت القرارات ليس من صلاحياتها وأنها ليست بالقوة الكافية لتنفيذ تلك القرارات.

–كانت قرارات هذا الاجتماع سبب آخر لتصعيد الأزمة من طرف هيئة الأركان العامة وأكد الناطق باسمها علي منجلي أن ذلك اللقاء قد تم بتواطؤ مع الفرنسيين، أما موقف الحكومة من قرارات هذا الاجتماع فقد وافق بعض أعضائها ورفض البعض الآخر، كان ممن وافق على القرارات بوضياف وآيت أحمد وعارض بن بلة وخيضر.

كان بن يوسف بن خدة يريد عزل قيادة الأركان وكانت الأغلبية مؤيدة له إلا أن المعارضة جاءت من بن بلة وخيضر، وأعلنا انفصالهما عن الحكومة المؤقتة ليوجه رئيسها نداء بتاريخ 30جوان إلى جيش التحرير أعلن فيه عزل قيادة الأركان، إلا أن هذه الأخيرة احتجت بقولها إن القرار غير شرعي وأن المجلس الوطني للثورة له الحق في أخذ مثل هذا القرار.[2]

–دخلت أطراف الصراع الجزائري ففي تاريخ 3 جويلية دخلت الحكومة المؤقتة لتتولى السلطة وتتجاوز كل التناقضات وكانت تأمل أن يساندها الشعب في الوقوف في وجه الدكتاتورية العسكرية،

[1] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص ص 33-34.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص 167-169.

وبعدها دخل أحمد بن بلة ومناصريه حيث التحق بن بلة بالمغرب في 9 جويلية 1962 ومنها دخل مدينة تلمسان واتخذها كمقر لحركته الانقلابية على الحكومة واستقبل يوم 11 جويلية.[1]

وبانضمام عدد من المتحالفين له تكونت جماعة تلمسان المستندة إلى جيش الحدود، وفي الجهة المقابلة جماعة تيزي وزو نجد ضمها بوضياف وكريم وآيت أحمد وبن خدة بصورة متقطعة والولاية الثالثة والمنطقة المستقلة للجزائر.

وباستقرار بن بلة بتلمسان وجه دعوة لقادة الولايات على إثرها انعقد اجتماع سري بالأصنام حضرته كل الولايات ابتداء من 15 جويلية، أثار الاجتماع نقطتين رئيسيتين في جدول أعماله قيادة الجيش وتشكيل المكتب السياسي، إذ تمسك ممثلوا الولايات المؤيدة لـ بن بلة على اقتراحاته، وقبلتها الولاية الثالثة بشرط أن يحل كريم بلقاسم محل محمدي السعيد، أما الولاية الرابعة اقترحت مكتب سياسي يضم قادة الولايات.[2]

-أعلن بن بلة عن تنصيب المكتب السياسي في 22 جويلية رسميا وأبرز ما جاء في بيان المكتب السياسي المؤرخ في 22 جويلية 1962 استعداده لقيادة البلاد وإعادة تنظيم جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني وبناء الحزب وتحضيره مؤتمره في أواخر 1962، ودعا المواطنين للالتفاف حول القيادة السياسية الجديدة لبناء دولة عصرية وديمقراطية.

وللحد من تطورات الأزمة وألا تحدث مواجهات دموية بين الإخوة. وافق رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة على المكتب السياسي بشرط استدعاء المجلس الوطني فيما بعد للمصادقة عليه، ورغم كل هذا فإن الجزائر لم تخرج من أزمتها[3].

[1] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص ص 35-38.
[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 179.
[3] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص ص 41-42.

-أما فيما يخص موقف الولايات بعد إعلان تشكيلة المكتب السياسي فقد عارضت الولاية الثالثة الإعلان بشدة أما الرابعة فكان موقفها غامضا أما بالنسبة للثانية فقد تفاوض صالح بو بنيدر مع بن بلة حول رفع حالة الطوارئ في ولايته مقابل وعد بعقد المجلس، ثم عاد يوم 24 جويلية إلى قسنطينة لإعلان الاتفاق لكن الذي حدث عقَّد الأزمة أكثر وجعل انفراجها أمر صعب.[1]

المواجهة المسلحة في الولايتين الثانية و الرابعة

وقعت إشتباكات في الولايتين الثانية و الرابعة ففي الولاية الثقانية قام الفريي براجم ليلة 24-25 جويلية المؤيج لهيئة الأركان العامة بالهجوم على وحدات الولابة الثانية فاحتل دار العمالة بقسنطينة ثم حاصر المدينة وقطع مواصلاتها مع الخلاج، ووقهن إشتباكات خلفت قتلى و جرحى و اعتقال بن طوبان و بوبندير [2] نفذ براجم عملية الهجوم من مركز قياته في عين مليلة بالولاية الأولى.

- أما بالنسبة للولاية الرابعة فشكلت عقبات أمام جماعة تلمسان و هذا ما جعل هذه الأخيرة تستعل القوة من أجل الدخول إلى العاصمة و ابتداءا من منتصف أوت اشتد النزاع بين المكتب السياسي و الولاية الرابعة حول قائمة المكتب السياسي التي رفضتها الولاية الرابعة، و بعد نشر قواءئم المرشحين للإنتخابات يوم 19 أوت المقررة إجراءها يوم 02 سبتمبر أعلنت الولاية حالة طوائ معلنة إستعدادها لصد هجوم محتمل .

وفي 20 أوت أي بعد نشر القوائم الإنتخابية بيوم وقعت مواجهات دامية في أعلي القصبة بين جماعات ياسف السعدي المنضم للمكتب السياسي و مجموعات الولاية الرابعة .

يوم 29 أوت و قع إشتباك مسلح في القصبة بين وحدة تابعة للولاية الرابعة و رجال ياسف السعدي و كان عدد القتلى هذه المرة أكثر ، و هذا ما دفع بالسكان للخروج و ترديد "سبع سنين

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 183.
[2] علي هارون: المرجع السابق، ص 165.

بركات" في ذلك الوقت بدأت قيادة الأركان بمناطق وهران في التحرك نحو العاصمة[1] و يوم 30 أوت طلب من جنوب جيش التحرير الموجودين في الحدود الشرقية و الغربية و في الجنوب و في جميع الولايات المؤيدة لمجموعة تلمسان الزحف نحو العاصمة، و تكونت التشكيلة العسكري لمحاصرة العاصمة من :

- قوات الولاية الأولى بقيادة الطاهر الزبيري.
- قوات الولاية الثانية بقيادة العربي و رابح بالوصيف.
- قوات الولاية الخامسة بقيادة عثمان .

قوات الولاية السادسة بقيادة العقيد شعبان.

أما الوضع بالولاية الرابعة فيقول بورقعة: "إضطررنا لأن نختار الحل الصعب دفاعا عن شرعية الثورة فرفعنا السلاح مكرهين ضد قيادة ركبت رأسها و نسيت كل شيئ ماعدا الاستلاء على السلطة بأي ثمن".

و هكذا تأزم الوضع و تحول إلى صدام دموي بين الأشقاء و صمتت كاف الأصوات وتعالت أصوات الرصاص[2]، فقد وقعت يوم 02 سبتمبر مواجهات كبرى بين وحدات جيش الولاية الرابعة و قوات جيش الخدود و الولايات المؤيدة لها كانت أعنف المعارك في نواحي Massina أولاد بن عبد القادر و في شمال قصر البخاري و في جبل ديرا بين سيدي عيسى و سور الغزلان في ذلك الجبل بنوع خاص كانت المواجهات عنيفة للغية يومي 2 و 3 سبتمبر بين قوات الزبيري و قيادة الأركان ضد وحدات الولايتين الثالثة و الرابعة.

بعد شن الهجوم النهائي على الولاية الرابعة كان ضباط الولاية في موقف صعب جعلهم في حيرة بين أمرين إما الاستسلام و السماح لجيش الحدود بمواصلة السير نحو العاصمة و الإقرار بالهزيمة، و إما

[1] صالح بلحاج المرجع السابق، ص ص 194-196.
[2] لخضر بورقعة : المصدر السابق، ص ص 105-106.

المقومة و من عواقبها الوخيمة توسع رقعة الحرب الأهلية، فقد كان واضحا لمن الغلبة في النهاية لأن ميزان القوى كان لصالح مجموعة تلمسان.

- يوم 4 سبتمبر

ثانيا: صراع الحدود بين الجزائر و المغرب (حرب الرمال)

- كثيرا ما كانت الحدود السياسية التي كرسها الاستعمار دون أن يراعي العوامل الطبيعية أو خصائص المجتمعات المغربية المتجاورة ، سبب في خلق بؤر التوتر و النزاع .[1] و قد وصلت إلى الحرب مثلما وقع بين الجزائر و المغرب فبمجرد استقلال الدولتين بدأ صراع الحدود بينهما.

لقد كان للمغرب أطماع توسعية في الأراضي الجزائرية بشار و تندوف و أقصى الجنوب الجزائري، يذكر الطاهر الزبيري في مذكرته: تم عرض خريطة عليهم تمثل الحدود التاريخية للمغرب قبل إحتلاله من طرف فرنسا و إسبانيا و أدعى أن القبائل التي كانت في تلك المناطق قدمت الولاء للسطان المغربي، وردت الجزائر على إدعاءات مغربية "بأن كل اللأراضي التي كانت خاضعة للإستعمار الفرنسي و قام جيش التحرير الوطني بتحريرها هي أرض جزائرية".

و حتى لما كانت الجزائر تخوض حرب التحرير ضد المستعمر طالب المغرب بالأراضي المقتطعة له فرد عليه فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة : "نحن الآن في حرب و بعد الاستقلال سيكون هناك مجال للحديث في هذه المسألة و التفاوض بشأنها"[2].

وبهذا ضل المغرب ينتظر استقلال الجزائر لفتح قضية الحدود و تسوية المشاكل العلقة، و هذا ما حدث إذ أن المغرب لم تنتظر طويلا فبمجرد إستقلال الجزائر بدأت تثير قضية الحدود، و اندلع صراع بين البلدين بتاريخ 19 أكتوبر 1963 و اتمر إلى غاية 02 نوفمبر من نفس السنة.

[1] شريفة راضية جهينة : حرب الرمال 1963 بين الجزائر و المغرب الأقصى الأسباب و الانعكاسات، شهادة مكملة لنيل الماستر في التاريخ المعاصر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014-2015، ص 38.

[2] الطاهر الزبيري المصدر السابق ، ص ص 40-41.

- السبب المباشر للحرب

تم إرسال عدد من المسلحين من الجيش المغربي إلى منطقة حاسي البيضاء الواقعة بتندوف بحجة جلب الماء من هذه المنطقة، هذا التصرف أثار حفيظة السلطات الجزائرية فوجهت عدة تحذيرات إلى الجيش المغربي، إلا أنه تكرر دخول الوحدات العسكرية المغربية إلى صحراء الجزائر، مما جعل قيادة الناحية العسكرية الثالثة التي تضم بشار و تندوف تمنع دخول الجنود المغاربة، و وقعت إشتباكات بين الطرفين سقط على إثرها قتلى و جرحى، معلنة بذاك بداية حرب الحدود بين البلدين.

- مجريات الحرب

كانت حرب دامية استمرت أسبوعين من 19 أكتوبر إلى 02 نوفمبر 1963 سميت بحرب الرمال لوقوعها في الصحراء ، و جرت عدة معارك بين الجيشين الجزائري و المغربي في حاسي البيضاء و عين تينفوشي و بوعرفة و بني ونيف و تينجدوب و غيرها من المناطق ، و استطاع الجيش المغربي أن يستولي على بعض اللأراضي الجزائرية لكن الجيش الجزائري أجبرهم عن التراجع [1]، فقد قاد الشعباني الهجوم و باغت القوات المغربية المغربية إلى التراجع إلى موقعها الأصليةعلى الشريط الحدودي بعدما زرع الجنود الجزائريين الألغام على طول الشريط لمنع توغل القوات المغربية مرة أخرى حيث تم زرع 170 لغم تفصلها عن بعضها البعض 3 أمتار .

- معركة بني ونيف و فقيق

هذه إحدى المعارك التي جرت بين الجيش الجزائري و الجيش المغربي ، حيث وصل أفراد الجيش الجزائري لمنطقة بني ونيف و هي مقابلة للجانب الأخر مدينة فقيق المغربية و قاد الفيلق رقم 71 و الذي تعداده 400 ضابط من الشرق يدعى سعيد ، و قد تمكن الفيلق من ردع الجيش المغربي و صد محاولاته ، و كرد فعل من الجيش المغربي أراد السيطرة على الوادي الذي يفصل بين بني ونيف

[1] الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 42

و فقيق حتى يمنع الجزائريين من إستعماله و بما أن المنطقة صحراوية فمن الضروري إستعمالهم للماء، إلا أن الجيش الجزائري تمكن من السيطرة عليه لأن منطقة بني ونيف مرتفعة مقارنة بمنطقة فقيق هذه الأخيرة إذ أن كانت تحت مراقبة الجيش الجزائري الذي كان بأعلى جبل بني ونيف، و باقي الفيالق موزعة عبر الشريط الحدودي بكل من بشار و تندوف . دامت الحرب 4 أيام بين بني ونيف و فقيق، صادف اليوم الأول من المواجهة الفاتح نوفمبر ، تمكن الجيش الجزائري من إحتلال فقيق. و قد كانت الشرارة الأولى من الجيش المغربي الذي أطلق النار على القطار القادم من فقيق باتجاه بشار، و قد كان المقاتلون الجزائريون متموقعين إستعدادا للهجوم[1].

- كان العقيد بومدين وزير الدفاع و هو الذي أشرف على قيادة العمليات الحربية في مركز عسكري بتلمسان و من هنالك يوجه تعليماته العسكرية إلى القوات المسلحة ، مع هذا فإن مهمة الجيش الجزائري كانت صعبة لأنه لم يمض عليه سولا عام واحد من تحوله من جيش تحرير إلى جيش نضامي و كان بحاجة للتسليح و التدريب على الحروب التقليدية خاصة في الصحراء على عكس حرب العصابات التي كان الجيش يجيدها أثناء الثورة في الجبال و الغابات ، بالإضافة إلى أن الجزائر خرجت من حرب 7 سنوات منهكة ، على عكس الجيش المغربي الذي كان أكثر تنظيما و دراية بالحروب التقليدية و لهذا كانت مهمة الجيش الجزائري صعبة لأن موازين القوى بين الطرفين غير متكافئة[2].

- معركة في منطقة بوعرفة:

هذه المنطقة واقعة في الشمال الغربي لبشار و هي محاطة بالأراضي المغربية من ثلاثة جهات ، مما سهل للجيش المغربي محاصرة المنطقة و مهاجمة القوات الجزائرية من الخلف و أسر عدد من الرجال، و قد استعمل المغرب سلاح الطيران. كان عدم التكافؤ في المعركة إذ أن الجزائر لم تكن

[1] الشريفة راضية جهينة، المرجع السابق، ص ص 56-57.

[2] الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص ص 42-43.

تملك قوات جوية باستثناء طائرات هيليكوبتر و طائرات تدريب و يضيف الطاهر الزبيري أن مصر أرسلت طائرات حربية خلال الحرب لكن لم يتم إستخدامها ضد الأشقاء في المغرب تجنبا لزيادة الأضرار في المعارك.

- خاضت الجزائر حرب غير متكافئة مع المغرب خاصة و أنها كانت تواجه تمرد في الداخل من طرف قوات العقيد شعبان في الصحراء و قوات محند أولحاج و حسين آيت أحمد بالقبائل، و هذا ما جعل الرئيس أحمد بن بلة يوجه نداء لتحريك نخوة الجزائريين فقال كلمة مؤثرة خلدها التاريخ "حقرونا" كانت كافية لزعزت الجزائريين للدفاع عن حرمة أراضيهم، و كف أولحاج و شعباني عن التمرد و الاتحاق بالجيش فالعقيد محند أولحاج نزل من جبال القبائل و ضم خمس فيالق إلى الجيش الوطني الشعبي و قال كلمته: "الجزائر قبل كل شيئ". أما العقيد شعباني فكما أشرنا سابقا في معركة بني ونيف و فقيق كان قد أوقف عصيانهم و أرسل ثلاثة فيالق لمواجهة الجيش المغربي[1].

وفاق الملك الحسن الثاني على وقف القتال بعد الضغط الدولي و رجع إلى الخطوط الأولى قبل بداية الحرب، و بشأن ترسيم الحدود قام الرئيس أحمد بن بلة و الطاهر الزبيري بالتوجه إلى مالي لمقابلة رئيسها مود يبوكايتا الذي توسط لحل الأزمة بين الجزائر و المغرب.

و في نفس العام 1963 تأسست منظمة الوحدة الإفريقية التي أقرت مبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار من أجل تفادي مزيد من الحروب بين الدول الافريقية الحديثة الاستقلال[2].

- إنعكاسات حرب الرمال 1963:

- إنتهت حرب الرمال مخلفة ورائها خسائر فقد سقط الكثير من شهداء الجزائر ، و كان الرأي العام الدولي إلى جانب الجزائري حيث أدان بشدة الغزو المغربي و وصفه بجريمة ، ليقف القتال

[1] نفسه ، ص ص 44-46.

[2] الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص ص 48-49.

بعد أن وافق الملك على قرار وقف القتال بعد ضغط الرأي العام الدولي ، و عادت قوات البلدين إلى الحدود المعترف بها دوليا .

– لقد أساءت هذه الحرب إلى العلاقات التضامنية التي كانت تربط البلدين خلال الثورة.[1]

– زادت هذه الحرب في تلاحم الجزائريين فيما بينهم و إدراكهم للأخطار الخارجية التي تهدد بلادهم و وحدتهم، فقد رأينا كيف أن الحرب أوقفت تمردات داخلية تمرد محند أولحاج بمنطقة القبائل و حتى ا لعقيد شعباني في الصحراء .

– من جراء هذه الحرب تمت عملية تحوير الجيش و تطويره من جيش مدرب على حرب العصابات إلى جيش نظامي حديث .

أما من جهة أخرى فقد اقتنع المغرب أنه يستحيل عليه أن يقتطع أي جزء من الأراضي الجزائرية بالقوة المسلحة [2].

– كانت هناك مبادرات لتسوية سلمية لحل النزاع بين الجزائر و المغرب بدءا من اللقاءات الثنائية بين ممثلي البلدين إلى تدخل بعض الدول منفردة من خلال قاداتها و كذا محاولة الجامعة العربية و منظمة الوحدة الإفريقية[3].

خلاصة القول أن الجزائر ما أن أخذت إستقلالها حتى إنهالت عليها مشاكل كانت البداية في الداخل و هي الأزمة الصعبة التي واجهتها الدولة ، و بعد إستقرارها بأشهر و تشكيل حكومتها الأولى بعد الاستقلال إنفجرت حرب أخرى مع المغرب إضطرت الجزائر لخوضها .

[1] الشريفة راضية جهينة. المرجع السابق، ص ص 64-66.

[2] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص ص 49-50.

[3] شريفة راضية جهينة: المصدر السابق، ص 67.

خـــاتمة

خـــاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الأزمات السياسية و العسكرية في الجزائر 1962 -1965 توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن جذور الأزمات السياسية و العسكرية في الجزائر تعود إلى تاريخ إنعقاد مؤتمر الصومام و بالأخص إلى القرارين المثيرين للجدل .
- يعتبر مؤتمر الصومام حدثا مهما و حاسما في تاريخ الثورة الجزائرية فقد فعلت قراراته النشاط السياسي و العسكري للثورة ، و لا يمكن إنكار ما أضافه هذا الحدث التاريخي للثورة و إن كانت بعض مقرراته لم تحض بالاجماع و تعرضت للانتقاد بل أكثر من هذا أنها كانت محل خلاف بين القادة و هذا ما شكل أزمات داخل الجبهة.
- لقد كرست بعض قرارات مؤتمر الصومام الصراع داخل الجبهة وتدخلت المصالح الشخصية في الصراع و بدأت الصراعات السلطوية فكل طرف يرى لنفسه الشرعية و الأحقية في القيادة ، و رغم أن الثورة الجزائرية تحض بميزة خاصة عن باقي ثورات العالم و هي أنها إندلعت تحت مبدأ القيادة الجماعية ، إلا أن هذه الأخيرة سببت أزمة واكبت مراحل تطور الثورة و امتدت إلى ما بعد إنتهائها و استرجاع السيادة الوطنية و برزت داخل جبهة التحرير عدة كتل تشكلت على أنقاض التشكيلات السياسية القديمة بالإضافة إلى التكتلات الداخلية و الخارجية المترتبة عن مرحلة الثورة ، لذى ظهرت الجبهة في نهاية الأمر كقوة متعددة الجبهات تتسابق من أجل الوصول إلى السلطة، و هذا الأمر كان قد أكده محمد بوضياف بقوله : "أن مؤتمر طرابلس كان منبر لعدد من التيارات المتطلعة إلى الاستيلاء على السلطة". و أبرز هذه المنابر قوات الحدود.
- كان تشكيل هيئات الأركان العامة للجيش أهم حدث عسكري في تاريخ الثورة نظرا للدور المحكم الذي قامت به في توحيد الجيش ، أما بالنسبة للحكومة المؤقتة فرغم نجاحها في دفع مسير المفاوضات نحو إطلاق النار إلا أنه كان لتشكيل كلا الطرفين دور كبير في زيادة الصراعات الداخلية للثورة.

- بعد مؤتمر طرابلس أصبح القادة منقسمين إلى قسمين هناك من إنضم إلى هيئة الأركان في رأيها و تصورها ، و هناك من إنحاز مع السياسيين (الحكومة المؤقتة) و هكذا أصبح الكل يسارع إلى الوصول إلى سلطة .
- إن الأزمة التي إنفجرت بعد الاستقلال كانت متوقعة نتيجة الأحداث التي شهدتها الجزائر قبل أزمة صائفة 1962 من الصراعات بين القادة و بذلك توسعت هوة الصراع و تطورت من صراع سياسي إلى صراع عسكري.
- إن الحركة التي عرفتها الجزائر في 19 جوان 1965 و التي تسمى بالتصحيح الثوري جاءت كنتيجة للتطورات التي عرفتها منذ 1962 ، و كان مؤتمر أفريل 1964 يكاد يكون طبق الأصل لمؤتمر طرابلس غير أن قرارات مؤتمر طرابلس حملت في مضامينها بذور الأزمات و انتهت بانقلاب على الحكومة الجزائرية المؤقتة كما حملت قرارات مؤتمر أفريل الكثير من الأحداث إنتهت بانقلاب عسكري على أحمد بن بلة 19 جوان 1965 .
- كان من أزمات الداخلية الأثر البارز على مستقبل الجزائر المستقلة فبعدما جرت انتخابات المجلس التاسيسي يوم 20 سبتمبر إنتهت الأزمة بانتصار جماعة تلمسان وبذلك انتهت أزمة صيف 1962، أما الواقع فلم يكن يوحي بانتهاء الأزمات السياسية في الجزائر في الفترة اللاحقة إستمر الصراع بين أطراف متعددة في مقدمتها من كانوا حلفاء بالأمس فهو الصراع الذي برز في عهد الرئيس أحمد بن بلة و انتهى بانقلاب بومدين على حكومة بن بلة .
- و اجهت الجزائر بعد الاستقلال أزمات خارجية تمثلت في صراع الحدود مع المغرب لتدخل في حرب معها و كانت دماءها لم تجف بعد، و في بداية الطريق لبناء دولتها المستقلة إذ أن كل هذه الأزمات سواء الداخلية و الخارجية وقفت عائقا أمام بناء مستقبل مزدهر للدولة المستقلة.

المصادر و المراجع

المصادر و المراجع

المصادر

1) منصور أحمد: الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، دار ابن حزم .
2) جلستي جوان: ثورة الجزائر، تر: عبد الحمان صدقي أبو طالب، دار المصرية للتأليف والترجمة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1959.
3) الزبيري الطاهر: نصف قرن من الكفاح، ط1، دار الصحافة فريد زويوش، القبة – الجزائر، 2011.
4) كافي علي: مذكرات: الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946، 1962م، ط2، دار القصبة، الجزائر، 2011.
5) هارون علي: خيبة الانطلاق أو فتنة الصيف 1962، تر. الصادق عماري، وأمال فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2002.
6) بورقعة لخضر ، شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2000.
7) مبروك بلحسن: مراسلات الثورة الجزائرية بين الجزائر و القاهرة 1954-1956م، تر: الصادق عماري، دار القصبة ، الجزائر 2004.
8) نزار خالد: الجزائر (1954، 1962) يوميات، الحرب، تر، سعيد اللحام، ط1، دار الفرابي، بيروت –لبنان، 2004.

المراجع

1) الونيسي إبراهيم: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962م، دار هومة ، الجزائر، 2007.
2) لونيسي إبراهيم: الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد أحمد بن بلة، دار هومة، حي لابرو يار، بوزريعة، الجزائر، 2011.
3) العسيلي بسام: جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ط 3، دار النفائس، 1990، بيروت، لبنان.
4) بلحاج صالح: جذور السلطة في الجزائر، الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني، من 1956إلى 1965، دار بين مرابط، 2014.
5) بوحوش عمار: التاريخ السياسي الجزائري من بداية إلى النهية 1962، ط3، دار البصائر، الجزائر، 2008.
6) عدالة رابح: تاريخ الجزائر تضحيات وانتصارات، ط1، دار المجتهد، 2017.
7) عدالة رابح: هواري بومدين رجل كفاح ومواقف، ط1، دار المجتهد، 2018.
8) لونيسي رابح: الجزائر في دوامة ، الصراع بين العسكريين و السياسيين ، دار المعرفة ، باب الزوار ، الجزائر، 1999.
9) شال روبير اجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط1، دار منشورات عويدات، بيروت باريس، 1982.
10) مقلاني عبد الله: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، دار شمس الزيبان الجزائر، 2013.
11) مقلاني عبد الله، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الأساسية 1954-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية 2012
12) الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، وزارة الثقافة، العاصمة، الجزائر، 2007 ص 232.

13) زغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962م، دار هومة ، الجزائر، 2009.

الرسائل الجامعية

1) شريفة راضية جهينة : حرب الرمال 1963 بين الجزائر و المغرب الأقصى الأسباب و الانعكاسات، شهادة مكملة لنيل الماستر في التاريخ المعاصر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014-2015.
2) شيبوب محمد: اجتماع العقد العشرين من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بوعلام بلقاسم، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، سنة 2009، 2010.
3) سعدي منهل: الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين 1965، 1978، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، سنة 2014/2013.

المصادر باللغة الأجنبية

Ben khedda Benyoucef:l'algerie a l'independance la crise de 1962 , (Dahlab, alger) 1997.

الملاحق

ملحق رقم 1: لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى أوت 1956.[1]

- عبان رمضان.....المسؤول السياسي و العسكري
- محمد العربي بن مهيدي..... مسؤول العمل العسكري بالعاصمة
- كريم بلقاسم..... منسق عام بين الولايات
- ين يوسف بن خدة.....قيادة المنطقة المستقلة لمدينة الجزائر
- سعد دحلب.....مكلف بالدعاية و صحيفة المجاهد

[1] صالح بلحاج المرجع السابق ص 234.

ملحق رقم 2: لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية ، أوت 1957.[1]

14 عضوا ، خمسة شرفيون: بوضياف، آيت أحمد ، بن بلة ، خيضر، و بيطاط، و التسعة الآخرون هم:

- كريم بلقاسم..... القوات المسلحة و قاعدة تونس
- عبد الحفيظ بوصوف.....الاتصالات العامة و الاستخبارات
- لخضر بن طوبال..... الداخلية و فدرالية فرنسا
- محمود الشريف..... المالية
- عمار أو عمران..... التموين العام و التسليح
- عبان رمضان.....تنظيم الجبهة و الصحافة و الإعلام
- فرحات عباس.....الدعاية الدولية
- محمد لامين دباغين.....تنسيق الشؤون الخارجية
- عبد الحميد مهري..... الشؤون الاجتماعية

[1] صالح بلحاج المرجع السابق ص 234.

ملحق رقم 3: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[1]

- السيد: فرحات عباس..... رئيس حكومة
- السيد: كريم بلقاسم..... نائب الرئيس و وزير القوات المسلحة
- السيد: أحمد بن بلة..... نائب الرئيس
- السيد: حسين آيت أحمد..... نائب الرئيس
- السيد: رابح بيطاط..... نائب الرئيس
- السيد: محمد بوضياف..... وزير الدولة
- السيد: محمد خيضر..... وزير الدولة
- السيد: محمد لامين دباغين..... وزير الشؤون الخاجية
- السيد: محمود الشريف..... وزير التسليح و التموين
- السيد: بن طوبال..... وزير الداخلية
- السيد: عبد الحفيظ بوصوف..... وزير الاتصالات العامة والمواصرلات
- السيد: عبد الحميد..... وزير شؤون شمال إفريقيا
- السيد: أحمد فنسيس..... وزير الاقتصاد و المالية
- السيد: أمحمد يزيد..... وزير الاعلام
- السيد: ين يوسف بن خدة..... وزير الشؤون الاجتماعية
- السيد: أحمد توفيق المدني..... وزير الثقافة
- السيد: الأمين خان..... كاتب الدولة
- السيد: عمر أوصديق..... كاتب الدولة
- السيد: مصطفي إسطمبولي..... كاتب الدولة

[1] صالح بلحاج المرجع السابق ص ص 236-237.

ملحق رقم 4: التشكيلة الثالثة 1961-1962.[1]

السيد: بن يوسف بن خدة.....رئيس الحكومة وزير المالية و الشؤون الاقتصادية

- السيد: كريم بلقاسم..... نائب الرئيس و وزير الداخلية
- السيد: أحمد بن بلة..... نائب رئيس
- السيد: محمد بوضياف.....نائب رئيس
- السيد: حسين آيت أحمد.....وزير دولة
- السيد: رابح بيطاط.....وزير دولة
- السيد: محمد خيضر.....وزير دولة
- السيد: لخضر بن طوبال..... وزير دولة
- السيد: سعيد محمدي..... وزير دولة
- السيد: سعد دحلب..... وزير الشؤون الخارجية
- السيد: عبد الحفيظ بوصوف..... وزير التسليح و الاتصالات العامة
- السيد: أحمد يزيد..... وزير الإعلام

[1] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 235.

ملحق رقم 5: ترتيب المؤتمرون في قاعة مجلس الشيوخ ، بطرابلس[1]

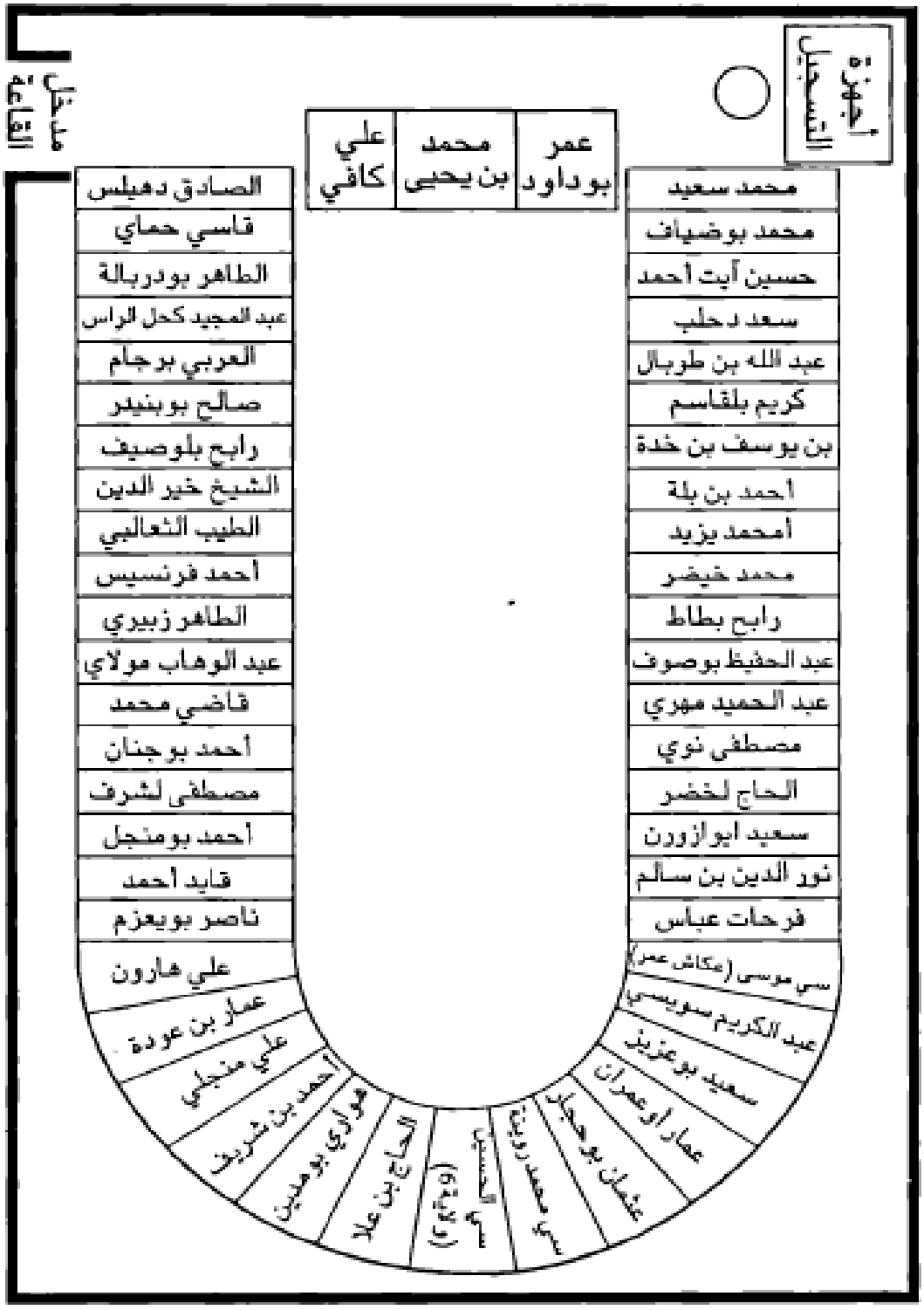

[1] علي هارون : المصدر السابق، ص 18.

ملحق رقم 6: المكتب السياسي الذي أعلن في تلمسان يوم 22 جويلية 1962.[1]

- أحمد بن بلة .....مع الهيئة التنفيذية المؤقتة
- محمد بوضياف.....التوجيه و العلاقات الخارجية
- حسين آيت أحمد.....رفض العضوية في المكتب السياسي
- محمد خيضر..... رفض العضوية في المكتب السياسي
- رابح بيطاط.....مسؤول جهاز الحزب
- محمدي السعيد.....التربية و الثقافة
- حاج بن علة.....الجيش و الشؤون العسكرية

[1] صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص 237.

الفهرس

الفهرس

الموضوع الصفحة

الإهداء

شكر و عرفان

ملخص البحث

قائمة المختصرات

المختصرات باللغة الأجنبية

مقدمة.....أ

الفصل الأول

جذور الصراع بين السياسيين و العسكريين أثناء الثورة التحريرية 1956–1962 5

أولا: مؤتمر الصومام و الصراع بين السياسيين و العسكريين 7

– التحضير لعقد مؤتمر الصومام: 7

– مجريات عقد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م و أهم قراراته: 8

– الانتقادات التي أثارتها قرارات المؤتمر: 10

– مؤتمر الصومام و فتح أبواب الصراع داخل الجبهة: 11

ثانيا: صراع هيئة الأركان مع الحكومة المؤقتة 14

– تأسيس الحكومة المؤقتة: 14

تأسيس هيئة الأركان: 15

صراع هيئة الأركان مع الحكومة المؤقتة:.....15

الفصل الثاني

الأزمات السياسية في الجزائر 1962–1965.....19

أولا: انعقاد مؤتمر طرابلس و أزمة الصائفة 1962:.....20

– إنعقاد مؤتمر طرابلس: 20

– أزمة صائفة 1962 24

1– طبيعتها: 24
2– جذورها و خلفياتها: 25
3– إنفجار الأزمة: 27
ثانيا: إنقلاب 19 جوان 1965 (التصحيح الثوري) 30
– الأسباب الحقيقية: 31
– الأسباب الظاهرية: 34
– أحداث الانقلاب: 36
– أهداف الانقلاب 37

الفصل الثالث

الأزمات العسكرية في الجزائر 1962–1965 39
أولا: المواجهة العسكرية بين ولايات الداخل: 40
– تشكيل التحالفات: 41
– عقد اجتماع زمورة: 43
ثانيا: صراع الحدود بين الجزائر و المغرب (حرب الرمال) 48
– السبب المباشر للحرب 49
– مجريات الحرب 49
– معركة بني ونيف و فقيق 49
– معركة في منطقة بوعرفة: 50
– إنعكاسات حرب الرمال 1963: 51
خـاتمة 53
المصادر و المراجع
الملاحق
الفهرس